جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

العلاقات الأردنية بالمجموعة الأوروبية (اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لعام ١٩٧٧) دراسة لسياق ومضمون الاتفاقية وتأثيراتها اللاحقة

ابراهيم سليمان الحراحشة
أستاذ مشارك
العلوم السياسية
جامعة العلوم التطبيقية
elharahsheh@yahoo.it

خالد حامد شنيكات
أستاذ مشارك
العلوم السياسية
جامعة العلوم التطبيقية
kshnikat@yahoo.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٨/٠٤/٢٢
تاريخ القبول للنشر: ٢٠١٩/٠٣/٢٨

العلاقات الأردنية بالمجموعة الأوروبية (اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لعام ١٩٧٧)

ابراهيم سليمان الحراحشة، وخالد حامد شنيكات

الملخص:

تتناول الدراسة اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لعام ١٩٧٧ بين الأردن والجماعة الأوروبية كنموذج لفهم العلاقة ودراسة أثرها في الاقتصاد الأردني، ودراسة عدم التكافؤ في العلاقة من حيث الواقع والأثر، وتسعى الدراسة للاجابة عن تساؤل رئيسي، وهو كيف يمكن فهم العلاقة الأردنية بالجماعة الأوروبية في ضوء اتفاقية التعاون كنموذج لفهم العلاقة مع الجماعة وبقية الدول الأخرى؟ وما النتائج المترتبة على الاقتصاد الأردني، وكيف أثرت هذه الاتفاقية في العلاقات بين الأردن والجماعة الأوروبية؟ وتستخدم الدراسة المنهج القانوني ومنهج تحليل النظم، وهما المنهجان الأمثلان؛ فالمنهج القانوني هو المنهج الملائم عند الرجوع إلى بنود اتفاقية التعاون بين الأردن والجماعة الأوروبية للتعرف إلى انعكاساتها على الاقتصاد الأردني، كما سيستخدم منهج تحليل النظم كونه دائرة ديناميكية من التفاعلات السياسية، فقد بين عناصر المنهج عن طريق المدخلات (العلاقة بين الأردن والجماعة الأوروبية) والمخرجات (تداعيات هذه العلاقة على واقع الاقتصاد الأردني) والتغذية الراجعة (استمرار العجز في الميزان التجاري الأردني، وما نجم لاحقا من تعديلات على ذات الاتفاقية، واتفاقية الشراكة بين الطرفين). وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن منطقة البحر المتوسط والأردن جزء منها، هي منطقة هامة للدول الأوروبية لذلك على الدول المتوسطية الشريكة أن تدرك ذلك من جهة، وأن تتخذ زمام المبادرة بطرح القضايا بكل جرأة وشفافية من جهة أخرى، بالإضافة إلى نتائج أخرى منها أعادة تقييم سياسات الأردن مع الاتحاد الاوروبي.

الكلمات المفتاحية: الأردن؛ الجماعة الأوروبية؛ الاقتصاد الأردني؛ السياسة الخارجية الأردنية؛ الشرق الأوسط؛ القضية الفلسطينية.

Jordanian relationship with European Community (Economic and Technical Cooperation Agreement of 1977) Study of the Convention and its results and its subsequent effects

Ibrahim Sulaiman Elharahsheh & Khaled Hamed Shnikat

Abstract:

The study deals with the economic and technical cooperation of 1977 Agreement between Jordan and the European Community as a model for understanding the relationship, and studies its impact on the Jordanian economy, and the inequality in the relationship in fact and effect. The study seeks to answer the key question is how to understand the relationship of Jordan to the European Community in the light of the cooperation of the 1977 agreement as a model for understanding the relationship with the group and the rest of other countries? And what it's consequences on the Jordanian economy, and how this agreement affected the relations between Jordan and the European Community? The study uses the legal approach and the methodology of systems analysis, the study results, including that the Mediterranean region, Jordan part of it, is an important area for European countries politically and economically, and that the stability and growth of the region is essential for European reality; so the Mediterranean partner countries should be aware on one hand, and reins to take the initiative by asking issues boldly and transparently on the other hand. In addition, Jordan should re-evaluation its policies with the EU.

Keywords: Jordan; Eurppean Community; Jordanian Economy; Jordan's Foreign Policy; Middle East; Palestinian Issue

المقدمة

يعد التوجه المتوسطي للجماعة الأوروبية سياسة لآلية العمل الجماعي الأوروبي تجاه منطقة جنوب وشرق المتوسط، وهي المنطقة التي تطرح –دون غيرها من مناطق العالم الثالث لأوروبا– معطيات هامة حول العلاقة بين التطور في الاهتمام والمصالح والسياسات الاقتصادية الأوروبية وبين أهدافها وسلوكها السياسي في هذه المنطقة. ويرجع ذلك إلى التاريخ الذي يربط بين جانبي المتوس، إذ تناوبت بعض دول المشاطئة للبحر المتوسط سواء من الشمال أو الجنوب والشرق الهيمنة على الحوض.

لقد تطورت العلاقات الأورومتوسطية على مدى أربعين عاما تطورا كبيرا، وقد شهدت العلاقة الأورومتوسطية تغيرا تناسب مع كل مرحلة زمنية مرت بها منطقة البحر المتوسط، التي تعد منطقة رئيسة وهامة في اعتبار الدول الأوروبية، ثم السوق الأوروبية سابقا والاتحاد الأوروبي لاحقا، فالبحر المتوسط بموقعه المركزي يحتلّ قلب العالم عند الجيوسياسيين، ومن يسيطر عليها يحكم العالم، وهذا ما أعطى دولها أهمية كبرى لا يمكن تجاهلها.

وإن كان البعد الأبرز للعلاقة بين المنطقتين اليوم اقتصاديا، إلا أن لها أبعادا أخرى سياسية واجتماعية وثقافية، فلا يمكن إغفال الجوار الجغرافي بينهما، وكذا الأهمية الحضارية وارتباطهما عبر القرون وتحول العلاقة بينهما بين مؤثر ومتأثر بالتناوب. وعلى اعتبار أخذ الدول الأوروبية لدور المؤثر منذ القرن العشرين، فإن العنصر الرئيس في العلاقة الأورومتوسطية هي السوق الأوروبية سابقا والاتحاد الأوروبي حاليا. وعلى اعتبار الأردن أحد دول البحر المتوسط، فإن علاقتها مع الدول الأوروبية لا تختلف عن غيرها من دول المنطقة؛ لذلك ستقوم الدراسة ببحث هذه العلاقة على المستويين السياسي والاقتصادي والفني عن طريق دراسة بنود اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والجماعة الأوروبية عام ١٩٧٧ كنموذج وإطار لفهم العلاقة، وبيان مدى تأثيرها في الأردن، وهل يمكن وصفها حقيقة بالعلاقة المتكافئة، أم أنها تعكس صورة من علاقة التبعية والسيطرة لطرف هو الأقوى بآخر هو الأضعف، وكذلك دراسة المتغيرات الجديدة التي أثرت في العلاقة منها الربيع العربي والإرهاب.

لقد كانت السياسة المتوسطية الشاملة هي جوهر التعبير الاقتصادي الذي يعبر عن هذه الآلية، ويعكس درجة الاستمرارية أو التغير في السياسة المتوسطية الجديدة التي أفضت للشراكة الأوروبية المتوسطية، وسنتناول أبعادها لاحقا.

الإطار الزمني للدراسة

إن الدراسة تبدأ بعام ١٩٧٣ أي حرب رمضان، إذ أخذت العلاقة بين العالم العربي وأوروبا تأخذ شكل الحوار المؤسسي، ويمكن وصفه بالعلاقة الجدية بين الطرفين، وذلك بعد قيام منظمة أوابك النفطية العربية بحظر النفط عن أوروبا بسبب مواقف أوروبا الداعمة لأسرائيل، والذي أدى إلى فرض واقع جديد في العلاقة بين طرفي المعادلة، هذا الواقع تكلل بالوصول إلى اتفافية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والجماعة الأوروبية عام ١٩٧٧، كذلك وُقعت اتفاقيات مماثلة مع عدد من الدول العربية، وعالجت الدراسة توقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ١٩٩٦، وذلك لأنه تاريخ الشراكة بين الجماعة الأوروبية والأردن في هذه الفترة، والذي يمكن وصفه بالارتدادات الطبيعية لاتفاقية ١٩٧٧، وكذلك تناولت الدراسة برنامج المساعدات الأوروبية للأردن حتى ٢٠١٨، والمتغيرات التي أثرت في البرنامج والشراكة الأردنية الأوروبية.

مشكلة الدراسة:

تتلخص المشكلة البحثية في توضيح طبيعة العلاقة بين الأردن والجماعة الأوروبية في ضوء الاتفاقية كنموذج لفهم العلاقات بين الدول والتكتلات الاقتصادية، وأثرها في الاقتصاد الأردني، والميزان التجاري الأردني، والنتائج التي أفرزتها هذه الاتفاقية. ودراسة إشكالية عدم التكافؤ في العلاقة من حيث الواقع والأثر ومحددات هذه الاتفاقية التي فرضتها على العلاقة، ومحاولة تقديم تقييم لهذه العلاقة، وإمكانيات تعديلها للوصول إلى حالة التكافؤ في العلاقات بين الطرفين، ودراسة المتغيرات الجديدة التي أثرت في العلاقة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

أ. التعرف إلى نشأة وتطور الجماعة الأوروبية منذ ١٩٧٣– ١٩٩٣.

ب. توضيح طبيعة العلاقة بين الجماعة الأوروبية والدول العربية المتوسطية.

ج. تشخيص العلاقة بين الأردن والجماعة الأوروبية سياسياً واقتصادياً.

د. تقييم أثر اتفاقية التعاون الاقتصادي الفني بين الأردن والجماعة الأوروبية في الاقتصاد الأردني.

هـ. دراسة المتغيرات الجديدة على العلاقة وربطها ببرنامج المساعدات الأوروبية حتى ٢٠١٨.

أهمية الدراسة:

تنطوي الدراسة على أهمية علمية وعملية:

١) الأهمية العلمية: إذ تناقش هذه الدراسة العلمية أمرين:

أ. العلاقة الأردنية بالجماعة الأوروبية سياسيا واقتصاديا وفنيا، وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني والميزان التجاري الأردني.

ب. التطورات والمتغيرات الجديدة التي أثرت في العلاقة الأردنية الأوروبية، وبشكل خاص، التطور والتغير في النظرة الأوروبية للدور الأردني في المنطقة في ضوء المتغيرات، وتأثيره في الواقع الحالي.

٢) الأهمية العملية: تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من الكشف عن مدى إسهامات اتفاقية التعاون الاقتصادية بين الأردن والجماعة الأوروبية في تعزيز الاقتصاد الأردني، ومعرفة إيجابيات هذه الاتفاقية وسلبياتها وأثرها في الميزان التجاري الأردني، ومدى إمكانية تجاوز سلبياتها، وتغيير واقع انعكاساتها للوصول إلى

التكافؤ والندية في العلاقة، وذلك لدعم صناع القرار، ولتحقيق الفائدة من الدروس المستفادة.

تساؤلات الدراسة:

بناء على إشكالية الدراسة وأهدافها سالفة الذكر، فإن الدراسة تقوم على سؤال رئيس مفاده

- كيف يمكن فهم علاقة الأردن بالجماعة الأوروبية في ضوء اتفاقية التعاون كنموذج لفهم العلاقة مع الجماعة وبقية الدول الأخرى؟ وما النتائج المترتبة على الاقتصاد الأردني؟ وينبثق عن هذا السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية:

١) ما هي المصالح بين طرفي العلاقة الأردن والجماعة الأوروبية؟
٢) ما طبيعة العلاقة بين الجماعة الأوروبية ودول البحر المتوسط؟
٣) ما انعكاسات اتفاقية التعاون بين الأردن والجماعة الأوروبية على الميزان التجاري الأردني؟
٤) كيف أثر الواقع الحالي في العلاقة الأردنية الأوروبية؟

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها:

هنالك علاقة ارتباطية بين العلاقة الاقتصادية الأردنية مع الجماعة الأوروبية وبين واقع الاقتصاد الأردني، وهذه العلاقة بين متغير مستقل (العلاقة الاقتصادية بين الأردن والأوروبيين) ومتغير تابع (الاقتصاد الأردني) ساهم المتغير المستقل بشكل مفصلي في التأثير في الاقتصاد الأردني.

منهجية الدراسة:

تتبنى الدراسة المنهج القانوني والمنهج التاريخي، والأول هو المنهج الملائم عند الرجوع إلى بنود اتفاقية التعاون بين الأردن والجماعة الأوروبية للتعرف إلى انعكاساتها على الاقتصاد الأردني، أما المنهج التاريخي: عو عبارة عن قراءة الأحداث والوقائع الماضية عن طريق قراءة المؤشرات والظروف المحيطة والسياقات لتطور الأحداث، وتمحيصها وفحصها فحصا دقيقا، ليتم عرض الأحداث وتحليلها وتفسيرها، ومعرفة العلاقات السببية للوصول إلى استنتاجات تحليلية واضحة، والتوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر في ضوء قراءة الماضي، ومحاولة قراءة المستقبل وسياقاته وتوقع اتجاهاته، ويتيح المنهج دراسة التفاعلات المختلفة التي أوجدت الأحداث وقادت إلى اتخاذ القرارات في الماضي وتأثيرها، وبالتالي يتخذ من الأحداث التاريخية والسياسية وسيلة لتفسير الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وذلك بالاعتماد على ملاحظة التطوُّر، ومتابعة التغير، واستنتاج الأسباب التي أدت إلى ذلك.

الدراسات السابقة:

لاتوجد دراسات مباشرة بحثت موضوع الدراسة بناء على المسح الذي أجراه الباحثان للأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وانقسمت الدراسات إلى اتجاهين:

الاتجاه الاول: تناول العلاقات الأردنية الأوروبية بشكل مباشر متجاهلا اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والجماعة الأوروبية عام ١٩٧٧، ومن أبرز هذه الدراسات:

١. دراسة أحمد العوران (٢٠٠٢)، الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية.
٢. دراسة طاهر فاضل العشران (٢٠٠١)، الشراكة الأوروبية المتوسطية (الأردن دراسة حالة)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية.
٣. أحمد العدوان (٢٠٠٠)، الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال اتفاقية الشراكة الأوروبية – الأردنية.
٤. مالك "محمد خير" محمود بني هاني (١٩٩٨)، اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية وآثارها المحتملة على القطاع الصناعي التصديري، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
٥. أحمد قاسم الأحمد (١٩٩٨)، التعاون الأقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والأتحاد الأوروبي (اتفاقية الشراكة الأردنية- الأوروبية)، المعهد الدبلوماسي، عمان.
٦. دراسة مسنات عبد الحليم عبدالله الحياري (١٩٩٧)، تقييم الفرص المتاحة لتصدير محاصيل مختارة من الخضار والفواكة الأردنية إلى عدد من الأسواق الأوروبية – الجامعة الأردنية (كلية الدراسات العليا).

ان ما يجمع هذه الدراسات هو تتبعهما للمبادرة الأوروبية في مؤتمر برشلونة والشراكة الأوروبية مع الأردن، وتناولها أهم دوافع الأطراف المشاركة (الأردن، الاتحاد الاوروبي) والاثار المتوقعة للشراكة، وترى الدراسات أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية عبارة عن اتفاقيات، تتضمن تعاوناً مالياً، واقتصادياً، وتقنياً، ومحاوراً اجتماعية وثقافية وحوارات سياسية وأمنية، وتتناول آفاق التعاون بين الأردن و دول الاتحاد الأوروبي مع إشارتها إلى آفاق التعاون في ضوء اتفاقية الشراكة بينهما، وتحديد آثارها في القطاعات الانتاجية ومنها القطاع الصناعي التصديري، والقطاع الزراعي ..الخ.

وأشارت الدراسات إلى اعتبار أن الشراكة من جميع جوانبها وأهدافها هي في خدمة المصالح الأوروبية الحالية والمستقبلية، وأن هذه الشراكة تعمل وتعكس أولويات الجانب الأوروبي بشكل رئيسي، وأن تحقيق الفرص المتاحة من خلال الاتفاقيات وتحويلها إلى واقع ملموس مرهون بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، وأن الآثار السلبية المتوقعة تبدو أشد وضوحاً من الآثار الإيجابية، بمعنى آخر أن الآثار السلبية متحققة بينما الآثار الإيجابية احتمالية أو مشروطة الوقوع.

وترى الدراسات أن على الدول العربية ومنها الأردن تعزيز التعاون البيئي والإقليمي العربي لتستطيع تعزيز المكاسب من هذا التعاون لان المرحلة القادمة هي مرحلة التنافس والتعاون في ظل الاقتصاد المفتوح، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وأن العمل من خلال محاور رئيسية ضمن إطار مؤسسي واضح تتناوله المؤسسات المختلفة القائمة لدى الطرفين، سواء الحكومية منها أو الأهلية

أوالمشتركة، لكي تساهم في إنجاح تطبيق اتفاقية الشراكة بين الطرفين مما يخدم المصالح المشتركة والتعاون الدائم.

الاتجاه الثاني: تناول العلاقات الأردنية مع دول العالم والاقليم، مع الإشارة إلى مشروعي الشرق أوسطي والمتوسطي، ومن أبرز هذه الدراسات:

١. العمرو، نضال عودة الله، (٢٠٠٤) الأردن بين مشروعي الشرق أوسطي - والمتوسطي (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

٢. دراسة وزارة التخطيط، (١٩٩٩)، الاتفاقيات التجارية الأردنية مع العالم.

هذه الدراسات تسلط الضوء على أهم المشروعات التي ظهرت على الساحة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، وكذلك الاتفاقيات التي عقدها الأردن مع دول العالم؛ إذ ترى هذه الدراسات أن التغيرات التي طرأت على النظام الدولي المتمثلة بتحول من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية الخاضع للهيمنة الأمريكية، أدت إلى تغيرات على المستوى الإقليمي، وطرح مشاريع منها الشرق أوسطي، وأن هذا المشروع لم يكن ليخدم الأردن بشكل كاف؛ لأنه قائم أساسا على عدم الثقة المتبادلة فيما بين الأطراف المشاركة فيه، بالإضافة إلى الفوارق الاقتصادية الكبيرة فيما بين أعضائه، وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن مشروع الشراكة المتوسطية تمثل أفضل البدائل المطروحة على المنطقة، وذلك انطلاقا من الرؤية الأوروبية للمنطقة التي تؤكد ضرورة أن تكون تلك المعلومات متوازنة، وتخدم كافة الأطراف من أجل استمراريتها وديمومتها، وأن نجاح الشراكة، أيضا، في منفعة أوروبا بشكل كبير.

هدفت الدراسات إلى تحليل الاتفاقيات التجارية الأردنية مع الدول الأخرى للتعرف إلى الخصائص والمزايا التي يمكن أن توفرها تلك الاتفاقيات للقطاع الصناعي الأردني، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهنا حاولت الدراسة البحث في الآثار الاقتصادية الناجمة والمتوقعة من هذه الاتفاقيات، ثم العمل على إيجاد إستراتيجية تسويقية للصناعات الأردنية، وكذلك البحث في أفضل السبل الممكنة لدعم الصادرات الأردنية، إضافة إلى إعداد قاعدة بيانات محوسبة عن الاتفاقيات ذات البعد الإقتصادي التي تربط الأردن بالدول الأخرى.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ان ما يميز هذه الدرسة، أنها الدراسة الأولى والوحيدة التي تتناول موضوع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لعام ١٩٧٧ مع المجموعة الأوروبية، ورغم أهمية هذه الاتفاقية التي أصبحت حجر الزاوية في العلاقة، إلا أن الدراسات السابقة تجاهلتها بعدم تناولها بشكل مستقل ومباشر، وستتناول الدراسة تأثيرات اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لعام ١٩٧٧ في الاقتصاد الأردني، وتحليل الأسباب التي أدت إلى عقد مثل تلك الاتقاقية، وتحليل الاتفاقية نفسها، وتأثيراتها اللاحقة.

تقسيم الدراسة

المقدمة

اولا: الجماعة الاقتصادية الأوروبية، نشأتها وتطورها وعلاقتها بدول البحر المتوسط.

ثانيا: الحوار العربي- الأوروبي والدور الأردني.

ثالثا: العلاقة الأردنية الأوروبية في ضوء الاتفاقية التعاون.

رابعا: واقع وانعكاسات اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني على الاقتصاد الأردني.

خامسا: تقييم واقع العلاقة الاقتصادية بين الأردن والجماعة الأوروبية ومستقبلها.

سادسا: الخاتمة (النتائج والتوصيات).

أولا: الجماعة الاقتصادية الأوروبية، نشأتها وتطورها، وعلاقتها بدول البحر المتوسط.

أ. تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ووصول الدول الأوروبية إلى درجة من الإنهاك، شعرت هذه الدول بالحاجة الملحة إلى محاولة العودة إلى النهوض من جديد، وظهرت الحاجة إلى مبادرة جديدة تعيد بعث الاقتصاد الأوروبي المدمر، وبدأت محاولة تشكيل نظام أوروبي جديد.

فقد اقترح وزير الخارجية الفرنسي "روبير شومان" مشروعا سمي باسمه "مشروع شومان" في ١٩٥٠م، وكان ذا طبيعة سياسية يمكن أن ينهي التنافس التاريخي بين ألمانيا وفرنسا، ويجعل الحرب بينهما مستحيلة، وذلك بولوج طريق يؤدي إلى اتحاد أوروبي - لا غنى عنه للسلام - مشروع يؤدي إلى توحيد السيطرة على إنتاج الفحم والحديد في أوروبا- وهما ركيزتا الاقتصاد في خمسينيات القرن العشرين، وذلك عن طريق سلطة عليا مشتركة لهذه المنتجات، ووافقت عليه الدول الست: فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البينيلوكس الثلاث "بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ" وتمثل ذلك في المجمع الأوروبي للفحم والصلب، ووُقّعت معاهدة إنشاء الجماعة الأووبية للفحم والصلب في ١٩٥١م، ثم ظهرت أفكار جديدة سعيا نحو مزيد من التعاون تكللت بمبادرة عام ١٩٥٥م تؤيد إنشاء سوق مشتركة ووكالة دولية للطاقة، وعلى إثرها في ١٩٥٧ أبرمت معاهدة روما لإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية، ومعاهدة ثانية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وقد صادقت عليها برلمانات الدول الأوروبية، وأصبحت سارية المفعول في ١٩٥٨(الجاسور، ٢٠٠١). ثم توالت الدول الأووبية الأخرى بالانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وكانت أبرز تلك الدول بريطانيا التي انضمت في ١٩٧٣، تلتها آيرلندا والدانمارك، لتصبح الجماعة تضم تسع دول، وليزداد العدد باطراد عبر السنين بانضمام أعضاء جدد (سعد، ١٩٨٦، ٥٦).

ب. علاقة الجماعة الأوروبية مع الدول العربية المتوسطية

تربط أوروبا بالعالم العربي والإسلامي علاقات تاريخية وثقافية وسياسية واقتصادية، فثمة تاريخ مشترك يربط بين

هذين العالمين، وهو تاريخ من التعاون والتحالف، وكذلك تاريخ من الصراع لقرون (طارق، ١٩٩٩، ٣٢).

يرى معظم الأوروبيين أن دورهم في منطقة البحر المتوسط هو دور أساسي، إذ عملت العديد من دول الجماعة الأوروبية، خاصة الشاطئية منها، بشكل حثيث على ترسيخ هذا الدور وتقويته سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وذلك لدوافع وأسباب عدة، على رأسها الجوار الجغرافي والموقع الإستراتيجي، وكان اهتمام الجماعة الأوروبية بدول البحر المتوسط يتركز على ثلاث مناطق (مسار العلاقات، www.univ-tiaret.dz/bibliotheque):

- الدول العربية خاصة دول المغرب العربي.
- الدول الأوروبية الواقعة على المتوسط غير الأعضاء.
- "إسرائيل" التي أقامت معها الجماعة الأوروبية علاقات وثيقة.

إلا أن سياسة الجماعة الأوروبية تجاه دول العربية المتوسطية كانت تدريجية وجزئية، انتهت إلى عقد مجموعة من اتفاقيات التعاون مع بلدان المشرق العربي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان) فبعد اتفاقيتي مصر ولبنان والأردن عام ١٩٧٢م، جاء اتفاق سوريا في ١٩٧٤م، ومنذ ١٩٧٦م بدأت الجماعة الأوروبية تنظر إلى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي، وتم في ١٩٧٧م توقيع اتفاقيات مع كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان مماثلة لاتفاقيات بلدان المغرب العربي، وانحصرت في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية، وشمل قسمها الأول التعاون الفني والاقتصادي والمالي، في حين تناول الثاني التعاون التجاري، وحدد التفضيلات التي يمنحها كل طرف للآخر. فمن ناحية الجانب الأوروبي قدم التسهيلات الآتية (www.univ-tiaret.dz/bibliotheque:14):

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية، لتنخفض بنسبة ٨٠٪ عند بداية العمل بالاتفاقية، ثم تزول كليا بعد العام الأول، وإزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ما عدا بعض المنتجات الزراعية، وبعض أنواع المنسوجات المدرجة في الملحق الثاني لاتفاقية روما وفق اتفاقية الألياف على التوالي، وتختلف من بلد لآخر.
- تخفيض التعرفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من العام ولكميات تحدد سنويا، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في هيكل الصادرات الزراعية.

ونصت هذه الاتفاقيات على إنشاء مجلس للتعاون يعمل على تنفيذ الاتفاقية بين طرفيها، كما يقوم بتحديد البروتوكولات الملحقة للاتفاقية. وقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام ١٩٨٨، عندما بدأت الجماعة الأوروبية بتطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، ولم يكن يسمح بتراكم المنشأ إلا للدول المغاربية فيما بينها، ويحدد بروتوكولا آخر، المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني والمالي، وشروط القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، ويجري تجديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات، وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة إن كانت منحا من ميزانيتها، أو قروضا من بنك الاستثمار، وانتهى آخرها في عام ١٩٩٦ (بني هاني، ١٩٩٨).

أمّا التسهيلات التي يقدمها الطرف المتوسطي، فيلتزم هذا الأخير بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، فيعطي الطرف الأوروبي التفضيلات التي قد يمنحها إلى طرف آخر تفوق ما تضمنته الاتفاقية، كما يلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية، التي تنص عليها المادة (٣) من اتفاقية الجات (اتفاقية التجارة الحرة لاحقا)، من جهة أخرى يسمح له أن يفرض رسوما جمركية أو قيودا إذا ما تطلبتها حاجات التنمية عامة أو بعض القطاعات. كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة ٦ من الجات، بشأن مقاومة الإغراق بعد إخطار مجلس التعاون. ويلاحظ أن المنتجات، التي كانت تتميز بها أغلب الدول المتوسطية، وهي الزراعية والمنسوجات، كانت تحصل على تخفيضات وفق حصص مقيدة زمنيا وكميا. ففي كل عام تحدد الجماعة الأوروبية كميات المنتجات الزراعية التي تمنح تفضيلات معينة، وتحدد الأسعار المرجعية لبعض السلع. إلا أن انضمام دول جنوب أوروبا، ذات الإنتاج الزراعي الهام، إلى الجماعة الأوروبية، وحصولها على حرية النفاذ إلى أسواقها، أكسبها وضعا أفضل، مما أضعف المزايا التي كانت للدول المتوسطية الأخرى خاصة المغاربية. ومعلوم أن أسبانيا والبرتغال قد منحتا مهلة حتى عام ١٩٩٦، لتحسين أوضاعهما بما يتناسب مع القواعد التي تسير عليها الجماعة الأوروبية (بني هاني، ١٩٩٨، ٦١ - ٦٢).

ثانيا: الحوار العربي- الأوروبي والدور الأردني

يتمتع الأردن بموقع مهم في قلب الشرق الأوسط والوطن العربي، وبالرغم من عدم امتلاكه لشواطيء مطلة على البحر الأبيض المتوســـط، غير أن المعيار الرئيسي والوحيد الذي اعتمدته الجماعة الأوروبية في تعريف الدول المتوسطية هو المعيار الإسترتيجي، الذي استند إلى وجود مجموعة من العلاقات والأرتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية، والاقتصادية، وهذا المعيار الاسترتيجي لا ينحصر في مجموعة من الدول، بل يتسع ويضيق وفقا لرؤية المجموعة الأوروبية ومصالحها وأهدافها من التعاون المتوسطي (مخيمر، ١٩٩٧، ٤٢).

كان للقرب الجغرافي أثره في تعزيز العلاقات الأردنية بالمجموعة الأوروبية، ثم مع الاتحاد الأوروبي لاحقا الذي يعتبر من الشركاء التجاريين المهمين للأردن، وأحد التجمعات الدولية التي تدعم الأردن ماليا، بهدف الوصول إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، ومواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجة الأردن واقتصاده (http://www.jeba.org.jo). وترى الدول الأوروبية على المستوى الفردي ومستوى متعدد الأطراف أنّ الدور الأردني مهم في إعادة عملية تأهيل منطقة الشرق الأوسط بكاملها (الأحمد ،١٩٩٨، ٢٧).

بدأ اهتمام الجماعة الاقتصادية الأوروبية بالمنطقة العربية بشكل عام بعد حرب عام ١٩٦٧م، وإغلاق قناة السويس، وانعكس ذلك على الاقتصاد الأوروبي، وتنامي الوجود السوفييتي في البحر المتوسط وتهديده الأمن الأوروبي، وكانت البداية عندما

أصدرت الجماعة الأوروبية في ١٩٧١م بيانا تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، واعتبرته مهددا لاستقرار المنطقة، وشرعت بعده بوضع سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية التفضيلية، التي بدأ تنفيذها منذ عام ١٩٧٢م، إلا أن اندلاع حرب رمضان عام ١٩٧٣م كان نقطة التحول الأساسية في اهتمام الجماعة الأوروبية بالمنطقة العربية، في ظل رغبتهم في الاستقلال عن السياسة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل الأزمة النفطية التي أثرت كثيرا في الوضع الاقتصادي للجماعة الأوروبية، فقد استعمل العرب لأول مرة سلاح النفط ضد الدول التي تساند الكيان الصهيوني، وكشف استعمال هذا السلاح ضعف قدرات الاوروبيين في التأثير في أحداث المنطقة وتزايد اعتمادها على النفط والغاز العربيين، ونتيجة لذلك بدأ الاوروبيون بالحوار العربي-الأوروبي، فقد اعتبرت ظاهرة هذا الحوار نتيجة منطقية للأفكار التي طرحها نخبة من المفكرين الفرنسيين، وكان في مقدمتهم المفكر والسياسي الفرنسي "اندرية مالرد" عام ١٩٧١(ربيع، ١٩٧٩).

وقد حددت الدول العربية رؤيتها لدور الجماعة الأوروبية تجاه تسوية الصراع بكل أبعاده، مع تركيز واضح على الدور الفلسطيني، وكان الحوار العربي الأوروبي هو المناسبة المثلى من وجهة النظر العربية على الأقل لإعلان هذه الرؤية (الازعر، ١٩٩٩، ٩٣).

وقد تلخص آنذآك المفهوم العربي للمضمون السياسي للحوار في تساؤلين: كيف يستطيع الجانب العربي أن يحصل على المساندة الأوروبية في نطاق التعامل الدولي بخصوص قضاياه المصيرية؟ وكيف يفرض على الإرادة الأوروبية أن تخرج من عزلتها، وأن تلقي برداء التحيز للصهيونية، وتقف ثابتة بل متشددة في تدعيم المطالب العربية بخصوص الصراع العربي الصهيوني، وتقليص فرص العزلة، إن أمكن، على النفوذ الصهيوني الإسرائيلي (الرحباني، ٢٠١٠).

فعلى الصعيد السياسي صدرت سلسلة من البيانات حول الصراع العربي – الإسرائيلي، أو ما تسميه أزمة الشرق الأوسط، محاولةً فيها إرضاء الجانب العربي، وإن لم يكن لهذه البيانات أي أثر عملي، أو فرض عقوبات على الكيان الصهيوني، فالجماعة الأوروبية لم تكن على اتفاق على سياسة مشتركة مع العرب (محافظة، ٢٠٠٩).

كانت مشاركة الأردن في الحوار العربي- الأوروبي، فعالة في الاتصالات التي جرت بين أطراف الجماعة الأوروبية والدول العربية، في اللقاءات بين برلمانيين عرب وأوروبيين، التي كان الهدف منها مناقشة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ذات الاهتمامات المشتركة، لكن المحور الرئيس لهذه الاجتماعات هو إمكانية الوصول إلى تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط (الاحمد،١٩٩٨، ٣٣).

فقد صدر بيان في السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٣ "بيان بروكسل" بشأن الوضع في الشرق الأوسط، وقد شكّل هذا البيان إيذانا باستعداد الدول الأوروبية التسع للحوار مع الدول العربية، بعد الموقف الذي وصف بالمتطور والمشجع من أزمة الشرق الأوسط، وبالتحديد الموقف الإيجابي من القضية الفلسطينية. وقد رحبت جامعة الدول العربية ببيان بروكسل، ووجدت فيه مبادرة تستحق الاهتمام بتأكيدها ضرورة تطبيق قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، ليكون ذلك مرجعية لبلوغ سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة، واستعدادها في المشاركة في مفاوضات تتم بإطار الأمم المتحدة، هذا فضلا عن تأكيدها عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة (الدجاني، ١٩٧٦؛ الشلبي، ٢٠٠٠؛ مصطفى، ٢٠٠٥).

وعقب اجتماع وزراء خارجية دول الجماعة الأوروبية في ٤ مارس آذار ١٩٧٤ كان قرارها فتح حوار مع الدول العربية، ومع نهاية الشهر نفسه، وفي دورة انعقاده الواحد والستين قرر مجلس جامعة الدول العربية الترحيب بهذه الدعوة الأوروبية، وبذلك ولدت في السياسة الدولية ظاهرة جديدة حملت اسم الحوار العربي الأوروبي، واحتلت فيه قضية فلسطين موقعا هاماً بين محاور العلاقات العربية الأوروبية (ربيع، ١٩٨٣، ١٠٥).

كان سعي الدول العربية حثيثا بأن يكون لأوروبا حضور ودور فاعل في قضايا الشرق الأوسط، وخصوصا في تسوية الصراع العربي-الصهيوني؛ وذلك بعد فشل العرب في الاعتماد على الولايات المتحدة طوال عقود طويلة، فقد كان الموقف الأمريكي من حل القضية الفلسطينية مخيبا للآمال؛ وذلك لتحيزها السافر لصالح الكيان الصهيوني. وكان الموقف العربي يتطلع إلى دور أوروبي فاعل ومستقل عن مواقف الولايات المتحدة لكي تكون شريكا غير تابع أو منصاع للموقف الأمريكي، ولذلك رحب العرب بأي مبادرات أوروبية تهدف إلى إيجاد حل وتسوية لهذا الصراع، وإنهاء الاحتلال وتمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة، وتكون كاملة السيادة وعاصمتها القدس (الرشدان، ٢٠١٠، ١٠-١١).

وبدأ هذا الحوار على صعيد الخبراء عام ١٩٧٥ في اجتماعات عدة عقدت في القاهرة، وروما، وأبو ظبي. بعد ذلك انتقل الحوار إلى لجنة عامة على مستوى السفراء عام ١٩٧٦، واستكمل هذا الحوار إطاره التنفيذي، وتبلور له مفهوم شامل ليكون حوارا حضاريا له جوانبه المتعددة المتكاملة السياسية، الاقتصادية، والثقافية، وقد حُدّدت مجالات النشاط وآلية العمل فيه (الدجاني، ١٩٨٢، ١٩٠).

وهنا يمكن إجمال الأهداف التي سعت إلى تحقيقها السياسة الأوروبية في المنطقة من الحوار العربي الأوروبي بما يلي: ١) ضمان سلاسة التموين البترولي ٢) استمرار فتح قناة السويس ٣) ضمان التحكم بالأسواق العربية سواء أسواق المنتجات المصنعة أو الأسواق استثمارية ٤) العمل على عدم السماح للنفوذ السوفييتي بالوصول إلى البحر المتوسط آنذآك ٥) منع الوحدة العربية ٦) الدفاع عن وجود إسرائيل (ربيع، ١٩٨٣، ١٠٤ - ١٠٥).

ومع ذلك توالت الاتصالات بين الدول العربية والجماعة الأوروبية رغم وجود عقبات تمثلت في توقيع الجماعة الأوروبية اتفاقية تجارية مع "إسرائيل"، تتمتع بموجبها "إسرائيل" بأفضلية جمركية بالغة الأهمية، مما أثار استياء العرب كون إسرائيل

رافقت توقيع هذه الاتفافية بهاله إعلامية، واعتبرته انتصارا سياسيا واقتصاديا على العرب، وزاد من ذلك رفض الجماعة الأوروبية آنذآك حضور منظمة التحرير الفلسطينية في الوفد العربي للتحاور(https://books.google.jo/books?id=)، ومع ذلك صدرت في العام نفسه مذكرة مشتركة نصت على أن الحوار العربي – الأوروبي هو حصيلة إرادة سياسية مشتركة انبثقت من أعلى المستويات بهدف إقامة علاقات خاصة بين الجانبين، والتعاون في مجالات الزراعة والتنمية، والمالية، والتجارية، والعلمية، والتكنولوجية، والثقافية، والاجتماعية والعمالية (المدرس، www.middle-east-online.com) .

ومع وصول فرانسوا ميتران Francois Mitterrand إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية في أيار/ مايو ١٩٨١ كانت توجهاته في انتهاج سياسة متوسطية يعارض فيها سياسة أسلافه شارل ديجول Charles de Gaulle وبومبيدو وجيسكاردستان Giscard d'Estaing فقد دعا رؤساء الاحزاب الاشتركية في كل من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان إلى تكوين كادر مشترك من الاشتراكيين قادر على وضع سياسة للتعاون بين دول المتوسط، واستخدم ميتران فكرة التعاون بين الدول المشاطئة للمتوسط في شقيه الشمالي والجنوبي أثناء حملته الانتخابية لرئاسة الجمهورية في عام ١٩٨٠ و١٩٨١، ونجح بعد المصالحة المغربية – الجزائرية عام ١٩٨٨، في عقد أول منتدى متوسطي في شباط عام ١٩٨٨، تم التطرق فيه للقضايا المشتركة للدول المطلة على المتوسط (محافظة، ٢٠٠٨).

وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي سابقا، أعدت المجموعة مشروع إطار تعاقد بينها وبين الدول المتوسطية غير الأوروبية (عُرِفَ بالشراكة الأوروبية – المتوسطية) ليحل محل اتفاقيات التعاون المبرمة بينها وبين هذه الدول، وشمل المشروع الدول الخمس عشرة للمجموعة، واثنى عشرة دولة متوسطية، منها ثمانية دول عربية، هي: الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ومصر وتونس والجزائر والمغرب، وأربع دول أخرى هي تركيا و(إسرائيل) وقبرص ومالطا، وبذلك أصبحت اتفاقيات الشراكة أدوات رئيسية لتطبيق الشراكة لمواجهة التحديات المشتركة للطرفين، وهكذا فأن المبادلات التجارية التي نظمت بين المجموعة الأوروبية والعديد من الدول العربية، ومنها الأردن، التي أُبرمت بدءا من عام ١٩٧٦، أُعِيد صياغتها في إطار "المقاربة المتوسطية الشاملة" (محافظة، ٢٠٠٨).

وانطلاقا من اهتمام الأردن في تعميق التعاون في كافة مجالاته بين عمان وبروكسل، قام الملك حسين بعدة زيارات إلى المجموعة الأوروبية والبرلمان الأوروبي، ومن أبرز تلك الزيارات تلك الزيارة التي قام بها في شهر أيلول/ سبتمبر لعام ١٩٩١ التي حظيت بترحاب كبير من قبل البرلمانيين الأوروبيين، إذ عبر الملك الأردني في تلك الزيارة عن أمانيه بأن يرى للعرب برلمانا واحدا على غرار البرلمان الأوروبي ممثلا للحكومات والشعوب العربية. كما استقبل الأردن مجموعات من البرلمانيين الأوروبيين خاصة مجموعة المشرق التي كان يرأسها البروفسور نيانيس (Nianias)، وفي عام ١٩٩١ استُقبل رئيس البرلمان الأوروبي، تبعه استقبال مجموعة الاشتراكيين في البرلمان الأوروبي برئاسة كلاود تشيسون(Cheeysson) تبعها زيارات متبادلة بين البرلمانيين الأوروبيين والأردنيين على مدى السنوات اللاحقة (الاحمد، ١٩٩٨، ٣١-٣٢).

تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية، ومنها الأردن قامت بجهد في استثمار علاقاتها بالجماعة الأوروبية لحل مشكلات الشرق الأوسط، ولكن ذلك ما كان ليعفي هذه الدول من مسؤولية التقصير في العمل بالضغط على الجماعة للقيام بدور فاعل في التأثير في الكيان الصهيوني في سبيل إيجاد دولة فلسطينية كاملة الاستقلال على حدود عام ١٩٦٧، فأوروبا في المحصلة معنية باستقرار المنطقة العربية، وذلك للقرب الجغرافي، وتبعات استمرار الصراع العربي الصهيوني والأخطار الأمنية، وانعكاساتها السلبية على أوروبا.

ثالثا: العلاقة الأردنية الأوروبية في ضوء اتفاقية التعاون.

أ. التطور التاريخي للعلاقة الذي أفرز الاتفاقية.

كانت السمة العامة التي غلبت على اهتمامات الدول الأوروبية الكبرى في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية هي إعطاء الاعتبارات الاقتصاديةِ الأولوية على الاعتبارات السياسية، وأصبح منطق الجماعة الأوروبية هو استخدام الأداة الاقتصادية وسيلةً لتحقيق الهدف السياسي، ومن ثم ظلت المساهمة السياسية الأوروبية الجماعية معدومة لفترة طويلة. فقد شعرت القيادات الأوروبية بضرورة التفرغ لإعادة بنائها الذاتي، وكان من أسباب ذلك أن أوروبا حين بدأت تعيد تنظيم صفوفها اهتمت أولاً بالعلاقات بين دولها وبالعلاقات بين الشرق والغرب. ولم تكن تستطع –منذ البداية أن تضع أسسا سياسة فعالة تجاه المنطقة العربية حتى حرب سنة ١٩٦٧ ، وكانت ممزقة في تعاملها مع المنطقة بين الالتزام نحو أمن إسرائيل، وبين مصالحها التقليدية في الوطن العربي(مصطفى، ٢٠٠٤، ٧)، ونتيجة لحرب ١٩٦٧، أعادت أوروبا النظر بسياساتها السابقة، وقدمت اللجنة الأوروبية عام ١٩٧١ مبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسط، في إطار التعاون السياسي الأوروبي، فقد أكد المجلس أن التداخل بين المصالح الأوروبية (المجلس الأوروبي) يزيد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي الأفكار نفسها التي أقرتها الجماعة في باريس في أكتوبر عام ١٩٧٢، والتي أشارت فيها إلى رغبة الجماعة في القيام بواجباتها تجاه منطقة المتوسط، عُرِفت بالسياسة المتوسطية الشاملة (السامرائي، ١٩٨٢، ٣٧).

وبسبب حرب رمضان ١٩٧٣، أصبح لدى الساسة الاروبيين قناعة بارتباط بين أبعاد أمن أوروبا الاقتصادي، وبين تطورات المواجهة العربية – الإسرائيلية، وكان لذلك أثره العميق في مسلك أوروبا تجاه الصراع. فبدأت أوروبا تحت ضغط وإلحاح الاعتبارات الاقتصادية تحاول المشاركة في عملية البحث عن تسوية سلمية

من ناحية، وفي عملية تنمية المنطقة من ناحية أخرى، وبدا أن للسياسة الأوروبية وجهين: سياسي، والآخر اقتصادي (مصطفى، ٢٠٠٤، ٨).

ب. تحليل اتفاقية التعاون بين الطرفين.

تزايد الإصرار الأوروبي في تبنيها للسياسة المتوسطية الشاملة أمام جميع بلدان حوض المتوسط، والذي فتح آفاقاً واسعة من الاتفاقيات التجارية فقط، وعلى هذا الأساس أُبرمت العديد من الاتفاقيات بين الجماعة الأوروبية والعديد من هذه الدول، بدءاً بإسرائيل في عام ١٩٧٥، وبلدان المشرق العربي (مصر، الأردن، لبنان) فقد أبرمت اتفاقيات أخرى عام بدءأ بـــ ١٩٧٢ مع مصر والأردن ولبنان، وكانت صيغ هذه الاتفاقيات متشابهة، وانحصرت الاختلافات أساساً في التخفيضات الممنوحة للمنتوجات الزراعية، وشمل قسمها الأول مجالات التعاون الاقتصادي والفنـــي والمالـــي، بينما تناول الثاني التعاون التجاري وحدد التفضيلات التي يمنحها كل طرف للآخر (www.univ-tiaret.dz/biblio-theque :15-16).

إن حجم الصادرات الأردنية إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية ضئيل جدا إلى درجة أن تقييم الاتفاقية التي تربط الجهتين ليس له دلالة خاصة، وهناك عجز كبير ومتصاعد في هذا التبادل على حساب الأردن وتواضع مكانة المنتجات الزراعية في الصادرات الأوروبية لدول الجماعة، إذ نجد أن نسبتها لا تتجاوز ٥،٣٪ لعام ١٩٧٦ وتأتي الفوسفات أهم مورد تصديري للأردن في الصدارة، يضاف لها الآلات وتجهيزات النقل، ولكن كان لمركز الأردن الجيو-سياسي داخل الشرق الأوسط دور في دفع الجماعة الأوروبية بأن تعرض على هذا القطر العربي الاندماج عن طريق الاتفاقيات الخاضعة لنموذج السياسة المتوسطية للأوروبيين (ولعلو، ١٩٨٢، ١٤٩).

أمّا الواردات الأردنية من المجموعة الأوروبية؛ فنجد أن ٧١٪ من واردات الأردن تخص الآلات والمواد الصناعية والمواد الغذائية، إذ مثّلت الحبوب ال ١٠٪ من المجموع، وبذلك تكون مشتريات الأردن من أوروبا تشابه مثيلاتها الأقطار العربية الأخرى، لكنها تختلف عنها في مبيعاتها سواء تعلق ذلك بالأقطار العربية المصدرة للبترول والغاز، أوتلك المصدرة للمواد الزراعية، وذلك نتيجة العجز التكنولوجي (ولعلو، ١٩٨٢، ١٤٩).

تعاون الأردن بدوره مع الجماعة الأوروبية معتمداً في ذلك على توجهاته الواضحة بإقامة علاقات خارجية مع مختلف التجمعات والتكتلات الاقتصادية، ومما ساعد على ذلك إعطاؤه مجالا واسع للقطاع الخاص في إقامة مشروعات مشتركة مع رجال الأعمال، ومنهم الأوروبيون، بالإضافة إلى ذلك ارتباط الدور الأردني بالصراع العربي- الإسرائيلي، فزاد اهتمام الجماعة الأوروبية بهذا الدور، لإيمانهم بأن دور الأردن محوري يساهم باستقرار المنطقة وأمنها، وهذا يقع ضمن مفهوم المصالح المشتركة للطرفين(هاشم، ١٩٩٩، ٣٤).

وجاءت الاتفاقية الأردنية مع الجماعة الأوربية متأخرة، ومردّ ذلك أن الجماعة الأوروبية كانت تعطي اهتماما كبيرا لدول المغرب العربي بحكم القرب الجغرافي، وكبر حجم التواصل الثقافي بين دول المغرب العربي والجماعة الأوروبية، وخصوصا مع فرنسا، وحينما اتجهت الجماعة الأوروبية إلى المشرق العربي، فان الجماعة الأوروبية كانت مهتمة بالدول الكبيرة كمصر وسوريا والتي لها تأثير كبير في الصراع العربي الإسرائيلي بالدرجة الأولى، وخصوصا بعد الحظر النفطي الذي اتخذه العرب في حرب رمضان، هذا على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية التي تربط الأردن بالجماعة الأوروبية ترجع إلى بداية سبعينيات القرن العشرين، إلا أنها تُوجت بالتوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لعام ١٩٧٧م، وقد نصت مادتها الأولى على أن هدف هذه الاتفاقية هو ترويج التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية، والمساعدة في تقوية العلاقات بين الطرفين، ولتحقيق هذه الغاية سوف تتخذ وتنفذ أحكام وإجراءات في حقل التعاون الاقتصادي والفني والمالي، وكذلك في حقل التبادل التجاري، بهدف الإشراف على تنظيم كافة الموضوعات المتعلقة بعلاقات الأردن والمجموعة، سواء مع المؤسسات الحكومية أو الخاصة، وقد افتتح مكتب الجماعة الأوروبية الدائم، وبدأ أعماله الرسمية عام ١٩٨٠ (الاحمد، ، ٣٧).

أهم بنود اتفاقية التعاون وبروتوكولاتها:

نصت المادة (٤) من اتفاقية التعاون على ما يلي (اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني):

١) مساهمة الجماعة في الجهود التي يبذلها الأردن في تنمية إنتاجه والبنية التحتية لاقتصاده من أجل تنويع كيانه الاقتصادي، وهذه المساهمة يجب أن ترتبط على وجه الخصوص بتصنيع الأردن وتحديث قطاع زراعته.

٢) التعاون الصناعي بهدف زيادة الإنتاج الصناعي الأردني، بواسطة اتخاذ إجراءات تشجيع مساهمة الجماعة في تنفيذ برامج التنمية الصناعية الأردنية.

٣) المساعدة في ترويج المنتجات التي يصدرها الأردن إلى دول المجموعة.

٤) التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة، والتعاون في قطاع الصيد.

٥) تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار بما يخدم اهتمامات الطرفين.

٦) تبادل المعلومات عن الوضع الاقتصادي والمالي واتجاهاته.

٧) مساهمة الجماعة في التنقيب عن الموارد الأردنية وإنتاجها وتصنيعها.

وركزت الاتفاقية على تقديم المساعدات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن مع مراعاة خاصة لتنمية المناطق الأقل نموا. وأعطت الاتفاقية حوافز للمنتجات الصناعية في الأردن، وللسلع الزراعية المصنعة، والسلع الزراعية ذاتها، كما يلي:

١) المنتجات الصناعية:

نصت هذه الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب التي

لها تأثير معادل للرسوم الجمركية على مستوردات الجماعة من المنتجات ذات المنشأ الأردني (ويعني هذا أن هناك قائمة بالسلع المحظور تصديرها من الأردن إلى السوق الأوروبية إن لم تكن ذات منشأ أردني) وتكون السلعة ذات منشأ أردني إذا لم تتجاوز مكوناتها المستوردة نسبة ٣٠٪-٦٠٪ من قيمة السلعة المصدرة.

٢) المنتجات الزراعية المصنعة:

ألغت الاتفاقية الرسوم على السلع الزراعية المصنعة، التي تم تحديدها شريطة أن تكون ذات منشأ أردني.

٣) المنتجات الزراعية:

نصت الاتفاقية على ضرورة تخفيض الرسوم الجمركية على مستوردات الجماعة من المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأردني، التي تم تحديدها في قائمة بالمنتجات الزراعية المسموح بتصديرها لدول السوق والرسوم الجمركية المفروضة عليها، التي تتغير من عام إلى أخرى بحسب المفاوضات بين الطرفين، وتخضع بصورة رئيسة لما يلبي مصلحة أعضاء السوق، ويضمن حماية منتجاتها الزراعية.

وقد أظهرت بعض الدراسات التقييمية للعلاقات الاقتصادية بين الجماعة الأوروبية والدول العربية والأفريقية، أن مشكلة بيان المنشأ من أكبر العقبات التي تحول دون تنمية الصادرات من هذه الدول إلى دول الجماعة الأوروبية (الاحمد، ١٩٩٨، ٣٩).

ج. البروتوكولات الملحقة باتفاقية التعاون:

فقد أنشئ مجلس للتعاون بين أطراف الاتفاقية، يتابع تنفيذ طرفي الاتفاقية لها، ومدى إنجاز ما اتُفق عليه، كما يحدد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية. وقد كانت مدة كل بروتوكول خمس سنوات، يحدد فيها المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني والمالي، وشروط القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة منحا من ميزانيتها، أو قروضا من بنك الاستثمار (ولعلو،١٩٨٢، ١٤٩).

وبعد توقيع الحكومة الأردنية الاتفاقية مع الجماعة الأوروبية، وُقع على أربعة بروتوكولات نظمت المساعدات المالية المقدمة إلى الأردن، وهي خاصة بالدعم المتعلق بالموضوعات الاقتصادية والمالية والفنية، والتي كان لها مساهمتها بدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية (البروتوكولات الأربع الموقعة بين الأردن والجماعة الأوروبية) .

ويمكن الحصول على فكرة عن القروض والمساعدات التي تقدمها هذه البروتوكولات من جدول (١) (www.univ-tiaret.dz/bib-liotheque,20):

الوحدة: الإيكو (وحدة النقد الأوروبية) وتعادل حوالي ١،٢دولار أمريكي.

-البروتوكول الأول (١٩٧٧- ١٩٨٢)

وفقاً لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والجماعة الأوروبية أُقرّت في باب المساعدة المالية إمدادات مالية من الجماعة إلى الأردن في حدود ٤٠ مليون وحدة حسابية(ايكو) لفترة خمس السنوات التي يغطيها هذا البرتوكول أي إلى غاية ٣١ أكتوبر ١٩٨١، منها ٢٢ مليون إيكو هي مساعدات، أمّا القيمة المتبقية وهي ١٨ ايكو فكانت قروضا.

إن المساعدات المقدمة من المجموعة الأوروبية عن طريق البرتوكول الأول (١٩٧٧-١٩٨٢) وجهت ٦٣٪ لتطوير قطاع التعليم وبرامج تطوير التدريب، ووُجِهت ٢٢٪ من المساعدات نحو قطاع الزراعة، أمّا القروض التي أعطيت على إثر هذا البرتوكول فقد وُجِهت نحو تطوير قطاع الصناعة وبناء البنية التحتية(Club De Brux-elles,1996).

وقد شمل البروتوكول الأول الموقع بين الأردن والاتحاد الأوروبي عام ١٩٧٧م تعاونا اقتصاديا وتكنولوجيا وماليا، فقد سُمح للمنتجات الأردنية الصناعية الدخول بحرية إلى الأسواق الأوروبية بدون تعرفة باستثناء بعض المنتجات الزراعية والنسيجية، ونص البروتوكول على إلغاء جميع الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع المصدرة من الأردن إلى دول الاتحاد باستثناء السلع الواردة في الملحق الثاني للاتفاقية التي تشكلت غالبيتها من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة وأزهار القطف، وبعض منتجات المنسوجات والألياف القطنية، فقد منحت هذه السلع بعض الاعفاءات الجمركية لكنها أبقت قيودا كمية على بعضها في فترات معينة من العام بموجب قوائم تم تضمينها في الملحق الثالث للاتفاقية (ولعلو، ١٩٨٢، ١٥٠).

أمّا على المستوى التجاري فأول ما يسترعي الانتباه هو ضعف المبادلات بين الجانبين ووجود عجز متصاعد في هذه المبادلات على حساب الأردن، وأخيرا تواضع مكانة المنتجات الزراعية في الصادرات الأردنية إلى أوروبا.

وتضمنت الاتفاقية الأردنية مع المجموعة الأوروبية منح الصادرات الصناعية الأردنية حق حرية الدخول إلى أسواق الجماعة باستثناء الثياب القطنية الخاضعة إلى نظام الحد الأعلى السنوي

جدول (١): القروض والمساعدات التي تقدمها البروتوكولات الملحقة باتفاقية التعاون

البروتوكول	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة (هبات + قروض بشروط مسهلة)	المجموع
الأول ٧٧-٨١	١٨	٢٢	٤٠
الثاني ٨٢-٨٦	٣٧	٢٦	٦٣
الثالث ٨٧-٩١	٦٣	٣٧	١٠٠
الرابع ٩١-٩٦	٨٠	٤٤	١٢٤

ويقدر بـ ١٠٠ طن. كما تقر استفادات جمركية تتراوح بين ٤٠٪ و ٨٠٪ لأربع أخماس الصادرات الزراعية الأردنية، وفي حدود احترام العراقيل الموضوعة من طرف السياسة الزراعية الأوروبية الموحدة (ولعلو، ١٩٨٢، ١٥٠ – ١٥٢).

وتتكون أهم الصادرات الزراعية الأردنية إلى الجماعة الأوروبية من الفلفل الذي خصص له تسهيل جمركي بـ ٤٠٪ بين ١٥ تشرين الثاني و٣٠ نيسان. ويأتي في المرتبة الثانية العدس والقطنيات التي تتمتع بتسهيل جمركي بمقدار ٨٠٪ كما يصدر الأردن المنتوجات الحيوانية في شكل معدات وأحشاء وأمعاء، حيث تستفيد هذه المنتجات من تسهيل جمركي قدره ٨٠٪. وأخيرا اللوبيا اليابسة التي طبق عليها تخفيض جمركي يصل إلى ٨٠٪ وهناك تسهيلات جمركية أخرى على الخضروات والحوامض، ولكن لا مفعول لتأثيرها لعدم وجود إمكانية تصديرية حقيقية (ولعلو، ١٩٨٢، ١٥٠ – ١٥٢).

من هنا يلاحظ أن المبادلات التجارية كانت متواضعة، وذلك يبين أن اندماج الأردن في السياسة المتوسطية للمجموعة ليس له دلالة اقتصادية كبيرة، ولكنه مرتبط ببواعث سياسية تتصل بالمحيط العام للشرق الأوسط وقضاياه الساخنة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

-البروتوكول الثاني (١٩٨٢ – ١٩٨٦)

أقرت الاتفاقية في باب المساعدة المالية، إمدادات مالية من الجماعة إلى الأردن في حدود ٦٣ مليون وحدة حسابية، وقد قُسّمت هذه الإمدادات إلى:

- ٣٧ مليون وحدة حسابية من البنك الأوربي للاستثمارات.
- ٩,٩ مليون وحدة حسابية قروض بشروط خاصة.
- ١٦,١ مليون وحدة حسابية إعانات.

وحصلت الأردن عام ١٩٨٨ على ١٥ مليون إيكو، وقد خُصصت لتحسين قطاع الكهرباء والطاقة في مدينة عمان، وحصل أيضا على قرض آخر بقيمة ٨ مليون إيكو لأنشاء جمعية الإقراض الزراعي، في حين أن ١١ مليون إيكو أخرى من المساعدات المقدمة إلى الأردن ذهبت إلى بنك إنماء القرى (بني هاني، ١٩٩٨، ٦١).

يذكر أنّ الجماعة الأوروبية صنفت الدول العربية في هذه المرحلة إلى ثلاثة أصناف (ولعلو، ١٩٨٢، ١٦٢ – ١٦٣):

الأول: صنف الأقطار التي تعتمد في صادراتها إلى الجماعة الأوروبية على المواد الغذائية، وتشمل كلا من المغرب وتونس.

الثاني: صنف الأقطار التي أصبحت صادراتها النفطية أهم باب في مبيعاتها إلى الجماعة الأوروبية، والتي تشمل كلا من الجزائر ومصر وسوريا.

الثالث: يضم القطرين العربيين الأردن ولبنان، تتسم مبادلاتهما التجارية مع الجماعة الأوروبية بالضعف الكبير لأسباب مختلفة؛ الأمر الذي يحد من قيمة تأخير اتفاقيات التعاون بينهما، ويدل على أن البواعث التي ساهمت في إيجاد هذه الاتفاقية لها طابع سياسي وإستراتيجي بالأساس.

عموما فإن اتفاقيات التعاون التي وقعتها الأقطار العربية المتوسطية لا تشير مباشرة إلى المبيعات الأوروبية، فإن أحد مرتكزاتها المتعلقة بالتعاون المالي والتقني والاقتصادي تهدف إلى دعم مركز الأوروبيين داخل السوق العربية، وتعتبر إحدى وسائل دعم السياسة الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، وفي منطقة الشرق الأوسط الذي سيساعدها على القيام بدورها كاملا في كل الجولات السياسية والإستراتيجية والاقتصادية التي تهم المنطقة (ولعلو، ١٩٨٢، ١٧٠-١٧١).

-البرتوكول الثالث (١٩٨٧-١٩٩١):

أجريت بعض التعديلات على الاتفاقية في عام ١٩٨٧م وهذا حسب ما نصت عليه المادة (٤٨) من الاتفاقية الأصلية، فقد وُقّع على بروتوكول تعاون إضافي مع السوق الأوروبية المشتركة، وأعطى البروتوكول الجديد الأردن بعض الامتيازات الإضافية، عن طريق إضافة عدد جديد من السلع الزراعية إلى قائمة السلع المتمتعة بتخفيضات جمركية.

وفضلا عن المساعدات سالفة الذكر فقد كانت تقدم بعض المساعدات ضمن بند المساعدات الطارئة، فقد مولت الجماعة الأوروبية الأردنَّ من مخصصات دعم برنامج التصحيح، وذلك بمشاريع عدة مثل المستشفيات والعيادات الطبية، لسد الاحتياجات التي ظهرت مع عودة الآلاف من العائدين من الكويت بسبب حرب الخليج الثانية في ١٩٩١م، على اعتبار إعطاء الأولوية للاحتياجات الصحية في مشروعات الدولة الخدمية(الاحمد، ١٩٩٨، ٥١) .

سمح البرتوكول الثاني والثالث بصرف ٣٠٪ من المساعدات على مشاريع زراعية لتطوير الإنتاجية، وتشجيع الاكتفاء الذاتي في توفير الغذاء، أمّا القطاع الصناعي فقد حصل على ٢٧٪ من المساعدات المالية بعد توقيع البرتوكول الثاني، وعلى ٣٤٪ بعد البرتوكول الثالث، أمّا قروض البرتوكول الثاني والثالث فقد كانت موجهة نحو تحسين البنية التحتية وتقوية البنوك المحلية (Club De Bruxelles ,1996:14-15).

- البروتوكول الرابع (١٩٩٢ - ١٩٩٣)

أقرت الاتفاقية في باب المساعدة المالية، إمدادات مالية من الجماعة إلى الأردن في حدود ١٢٦ مليون وحدة حسابية، فقد وجهت بشكل أساسي لتعزيز ودعم جهود الأردن في تصحيح اقتصاده عن طريق اتباعه سياسة التصحيح الاقتصادي، بالإضافة إلى تحسين قطاع المياه، أمّا القروض فقد كانت وجهتها بناء سدود الري والشرب في الأردن(بني هاني، ١٩٩٨: ٦١ – ٦٢).

قدمت على إثره مبالغ مالية لدعم برنامج التصحيح الاقتصادي، وإعادة الهيكلة الذي تبنته الحكومة الأردنية قيمتها ٥٠ مليون وحدة أوروبية (الاحمد، ١٩٩٨، ٥٠).

إنّ مجموع ما حصل عليه الأردن من البروتوكولات الأربعة، ومنذ ١٩٧٧ – ١٩٩٧ بلغ ٣٢٩ مليون وحدة حسابية أوروبية تعادل ٤٣٠ مليون دولار أمريكي، وهناك من اعتبر ذلك مؤشرا قد يعكس الثقة التي كانت توليها السوق المشتركة لتحسين الأداء الخاص بإقامة المشروعات التي خصصت لها المبالغ(الاحمد، ١٩٩٨، ٤١). ويُظهر

الشكل تحليل شتى أشكال المساعدة خلال هذع الفترة متزايدا لمصلحة قروض البنك الأوروبي للاستثمار التي تزداد بسرعة أكبر من مساعدات الميزانية.

إن الملاحظة العامة التي يوحي بها تحليل التعاون المالي الشامل، أنه توجد هوة بين ما تعلنه السوق الأوروبية المشتركة بشأن اهتمامها بالأردن ودورها الفعلي في التعاون معها، إذ تبدو المبالغ المرصودة زهيدة جدا بالمقارنة مع الحاجة الحقيقية(www.univ-tiaret.dz/bibliotheque, 21).

ويمكن تفسير ذلك بان اهتمام الجماعة بالأردن هو اهتمام سياسي دبلوماسي، فالعلاقة يسيطر عليها البعد السياسي المتمثل بالصراع العربي الإسرائيلي، ومحاولة ضبط الاستقرار بالمنطقة عبر الوسائل السياسية وليس الاقتصادية.

من الجدول (٢) يمكن ملاحظة التالي:

- أن مجموع القروض والمساعدات التي خصصت للأردن كانت زهيده، وأقل من نصف ما قدم لدول المغرب العربي، وهذا يشير إلى وجود ضعف في دور السوق الأوربية من ناحية التعاون مع الأردن في مجالات التنمية الصناعية والفنية وفق البروتوكولات المالية الموقع عليها لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الصناعية والمعونة الفنية.
- قد تبدو القراءات الأولية لحجم المساعدات المقدمة للأردن أنها تضاعفت من جيل لآخر بزيادة قيمتها٥٠٪، ولكن إذا أخذنا التضخم بعين الاعتبار فإننا نلاحظ أن الزيادة لا تكاد تحافظ على قيمة المساعدة.
- هناك خلل واضح في شكل المساعدات المقدمة من الجماعة الأوربية للأردن، فقروض البنك الأوربي للاستثمار تتزايد بسرعة أكبر من مساعدات الميزانية.

إن التعاون بين الجماعة الأوربية والأردن يبدو محدوداً، ففوائد الدخول التفضيلي للمنتوجات الزراعية والصناعية قُلّصت بسبب توسع الجماعة الأوربية إلى إسبانيا والبرتغال واتفاقيات التقييد الذاتي، لا سيما الصادرات النسيجية، كما بقي التعاون المالي دون أثر في الاقتصاد الأردني بفعل الاستدانة المتصاعدة والبطالة وزيادة عدد السكان.

جدول (٢) مساعدات الاتحاد الأوربي للأردن وبعض الدول العربية وفق البروتوكولات المالية الرابعة: ١٩٩١م – ١٩٩٦م.

الدول	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية الجماعة الأوروبية	المجموع
الجزائر	٢٨٠	٥٢	٣٢٢
المغرب	٢٢٠	٢١٨	٤٣٨
تونس	١٦٨	١٠١	٢٦٩
مصر	٢٨٠	٢٤٢	٥٢٢
لبنان	٤٥	٢٢	٦٧
الأردن	٨٠	٤٤	١٢٤
سوريا	١١٥	٤١	١٥٦

المصدر: بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.

ففي هذه المرحلة ومع نهاية عام ١٩٨٩، أعيدت صياغة البروتوكولات عندما بدأت الجماعة الأوروبية بتطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي تتوافق مع الوضع الجديد، وبدأت الجماعة الأوروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة. وفي يونيو ١٩٩٠ أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات، أطلق عليه "نحو سياسة متوسطية جديدة" التي سبق وان أشرنا اليها، وفي ديسمبر ١٩٩٠ أقّر مجلس الجماعة الأوروبية الأفكار الواردة في التقرير، التي أكدت استمرارية العلاقات التقليدية، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات.

وبالرغم مما سبق، إلا أن السياسة المتوسطية الجديدة بقيت موجهة أساسا بالمصالح التجارية، ولم تهدف إلى خلق حالات تكاملية أو خلق إستراتيجية فعلية لتنمية متضامنة، رغم تأكيدات الجماعة الأوروبية بشأن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، وهذا ما أشار إليه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عُقد في لشبونة في يونيو ١٩٩٢م، وتضمن تأكيد أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، تماما كالشرق الأوسط، تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق.

وفي ١٢ يوليو ١٩٩١، طلب البرلمان الأوروبي إلى مجلس الجماعة إعطاء الأولوية لهذه السياسة الجديدة، مما دفع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية إلى وضع توجيهات جديدة بشأنها في نوفمبر١٩٩١(الامام، ١٩٩٧، ١٩).

يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي قامت على استمرارية العلاقات التقليدية، مع بعض التعديلات والتطويرات الجديدة التي تدعم تلك العلاقات، وعلى رأسها مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة، وفيما يخص الأردن نجد أنه بالرغم من تحسن المعونات المالية المقدمة من الجماعة الأوربية للأردن فإننا نلاحظ أنها قليلة بمقارنتها بالمغرب وتونس ومصر، وهي كانت تستهدف دعم برنامج الإصلاح الهيكلي و المساعدة في تنفيذ البرامج ذات الصبغة الاجتماعية مثل: الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي، غير أن حجم المديونية للأردن وبعض الدول العربية الأخرى لم تسمح لتلك المساعدات و القروض أن يكون لها دور فعال في مجال التنمية(شهاب، ١٩٩٦، ١٧٦).

رابعا: واقع وانعكاسات اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني على الاقتصاد الأردني

إن اتفاقية التعاون الموقعة بين الأردن والجماعة الأوروبية عام ١٩٧٧م، تعتبر الأساس الذي نظّم العلاقة الاقتصادية بصورة رئيسة بين الطرفين سابقا، والتي مهدت لما سمي لاحقا باتفاقية الشراكة في ١٩٩٧م، ورغم أهمية اتفاقية التعاون إلا أن بعضهم عدّها اتفاقية غير متكافئة وفقا لما ترتب عليها من نتائج في واقع

الاقتصاد الأردني، الذي بقي يعاني من العجز في الميزان التجاري. يظهر الجدول(٣) العجز المتزايد بين المستوردات والصادرات الأردنية، بل العجز في الميزان التجاري بين الأردن والجماعة الأوروبية ككل لصالح الجماعة الاوروبية والذي يعكس فجوة كبيرة بينهما(عبادي، ٢٠٠٤).

أظهرت الأرقام بأن معدل الصادرات نما بشكل جيد في الأعوام الأربع الأخيرة مقارنة مع الأعوام السابقة، إلا أن العجز في الميزان التجاري بين الأردن والجماعة الأوروبية ذو فجوة كبيره. إذ نجد أن الصادرات الأردنية إلى دول الجماعة متواضعة مقارنة مع الإمكانيات الكبيرة التي تتمع بها دول عربية وغير عربية تربطها مع الجماعة اتفاقيات تجارية مماثلة لتلك المبرمة مع الأردن، فمصر مثلا تبلغ صادراتها ٣٦٪ من إجمالي الصادرات و(إسرائيل) ٣٣٪ من اجمالي صادراتها، في حين تصل نسبة الصادرات التونيسية إلى ٨١٪ من إجمالي صادراتها(الاحمد، ، ١١٠).

والتفسير لتلك الفجوة هو ضعف قدرة الشركات والصناعات الأردنية على المنافسة في السوق الأوروبية بسبب تفاوت الإمكانيات وقوة القدرات الأوروبية.

يبين استعراض الجدول(٤) نسبة تجارة الأردن الخارجية مع دول الجماعة الأوروبية كلا على حدة للفترة الواقعة بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٦ قبيل توقيع اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٧، التي نقلت التعاون بين الجانبين الأردني والأوروبي إلى مرحلة جديدة، ونجد أن في قائمة الدول الأوروبية التي تصدر لها الأردن سلعها دولا مثل: ايطاليا وهولندا والمانيا واسبانيا واليونان. هذا بالرغم من أن نسبة الصادرات الأردنية الإجمالية إلى نسبة مستورداتها الأجمالية لهذه الفترة هي قليلة نسبيا، مما يظهر عجز مزمن في ميزان التجارة الخارجية الأردنية لصالح الجماعة الأوروبية.

هنا كان على الطرف الأوروبي، ومن أجل زيادة التعاون بين الجانبين، ومن أجل تضييق الفجوة في الميزان التجاري أن تعمل على تشجيع الاستيراد من السلع الأردنية كالفوسفات والبوتاس والأسمدة الكيماوية والسلع المصنعة وغيرها، والتي لم تدخل السوق الأوروبية، والتي بإمكانها اثبات وجودها لتكون سلعا منافسة للسلع المماثلة لها، والتي كانت تستوردها الجماعة الأوروبية من بلدان أخرى. ومن المنتجات التي حظيت بقبول المستهلك الأوروبي، ويمكن زيادة تصديرها إلى دول الجماعة، كالخضار والفواكة الطازجة، وإعطاء فرص أكثر للمنتجات الصناعية الأردنية بدخول الأسواق الجديدة، كالألبسة الجاهزة

جدول (٣) الصادرات والمستوردات الأردنية من وإلى الاتحاد الأوروبي للأعوام (١٩٦٤-١٩٩٦) بآلاف الدنانير (النشرة الاحصائية للبنك المركزي، ١٩٩٦)

السنة	الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي	المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي	العجز
١٩٦٤	١٧٩	١٩,١٥٢	١٨,٩٧٣
١٩٦٥	٣٢٥	٢٠,٣٣٨	٢٠,٠١٣
١٩٦٦	٤٢٢	٢٤,٠٦٢	٢٣,٦٤
١٩٦٧	٧٦٥	٢٠,٧٥٥	١٩,٩٩
١٩٦٨	٥٦	٢١,١٧٧	٢٠,٦١٧
١٩٦٩	٢	٢٤,٣١٦	٢٤,١١٦
١٩٧٠	٣	٢٤,٣٠٢	٢٤,٠٠٢
١٩٧١	٤	٢١,٥١٩	٢١,١١٩
١٩٧٢	٥٠	٢٩,٩٩٩	٢٩,٤٩٩
١٩٧٣	٢٠	٣٣,٦٩٦	٣٣,٤٩٦
١٩٧٤	٦٣	٥١,٥٧٤	٥٠,٩٤٤
١٩٧٥	٢,٠٣	٩١,٢٥١	٨٩,٢٢١
١٩٧٦	٢,٥٢٧	١٤٣,٥٢٨	١٤١,٠٠١
١٩٧٧	٨٧٢	١٧٩,٣١	١٧٨,٢٥٨
١٩٧٨	١,٣٤	١٩٠,٤١٨	١٨٩,٠٧٨
١٩٧٩	١,١٣٨	٢٥٥,٢٩٥	٢٥٤,١٥٧
١٩٨٠	٢,٠٩٦	٣٠٣,١٦٨	٣٠١,٠٧٢
١٩٨١	٢,٧٦	٣٨٩,٦٩٩	٣٨٦,٩٣٩
١٩٨٢	٣,٦٢١	٣٧٥,٢٢٩	٣٧١,٦٠٨
١٩٨٣	٩,٤٦	٣٦٦,٠٧٢	٣٥٦,٦١٢
١٩٨٤	١٢,٢٨٥	٣٥٩,٧٤٨	٣٤٧,٤٦٣
١٩٨٥	١١,٧٤٨	٣٤١,٢٦٧	٣٢٩,٥١٩
١٩٨٦	١٩,٥٨٧	٣١٩,٣٥٢	٢٩٩,٧٦٥
١٩٨٧	١٧,٣٠٣	٣١١,٠٤١	٢٩٣,٧٣٨
١٩٨٨	٢٥,٩٣	٣٢٤,٣١٥	٢٩٨,٣٨٥
١٩٨٩	٢٥,١	٤٠١,٠٦٢	٣٧٥,٩٦٢
١٩٩٠	٢٢,٢٥٨	٥٣١,٤٠٨	٥٠٩,١٥
١٩٩١	١٨,٦٨٦	٥٥٢,٥٤٤	٥٣٣,٨٥٨
١٩٩٢	١٩,٣١٤	٦٩٨,٧١٦	٦٧٩,٤٠٢
١٩٩٣	٢٨,٢٧١	٨١٤,٣٥١	٧٨٦,٠٨
١٩٩٤	٤٠,٨٢٤	٨٣٨,١٥٢	٧٩٧,٣٢٨
١٩٩٥	٦٣,٠١١	٨٥٩,٢٦١	٧٩٦,٢٥
١٩٩٦	٨٦,٢٤٣	٩٦٣,٦٢٧	٨٧٧,٣٨٤

والمواد الغذائية المصنعة من الخضار والفواكة وغيرها من السلع الصناعية التي ينتجها الأردن بمواصفات ونوعية جيدتين، وأثبتت قدرتها على المنافسة لجودتها وحصولها على المواصفات العالمية المطلوبة بعد حصولها على شهادة الجودة الخاصة بالإيزو (الاحمد، ١٩٩٨، ١٢٩).

وأمّا على صعيد المستوردات الأردنية من الجماعة الأوروبية فإنّ الأردن يصدر عددا محدودا من السلع، وأمّا مستورداته منها فمتنوعة وتغطي مختلف المجموعات السلعية، خاصة السلع الرأسمالية من معدات وآلات مختلفة، والسلع المصنعة سواء كانت غذائية أو منتجات أخرى (إبراهيم، ١٩٩٧، ٥٨٠).

فالصادرات الأردنية مثلها مثل صادرات الدول المتوسطية النامية، إذ نجد أن الحماية هي المهيمنة على السياسات التجارية الخارجية في العديد من بلدان هذه المنطقة، فضلا عن النقص في تنويع صادراتها الصناعية، أدى إلى عجز متفاقم في موازين التجارة الخارجية بين الجماعة الأوروبية والبلدان المتوسطية. أمّا فيما يتعلق بالصادرات من المنتوجات الزراعية والنسيجية فنجد أنها تأثرت بالقيود التي تضمنتها الاتفاقيات، فالمنتجات الزراعية واجهتها قيود السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية، كما أنها خضعت لحصص مرتبطة بفترات زمنية، وأحيانا تقع خارج المواسم الإنتاجية للدول المتوسطية، كذلك قواعد المنشأ استبعدت الكثير من المنتجات الصناعية التي عليها منافسة صادرات دول أخرى إلى أوروبا بعد أن تدفع الرسوم.

خامسا: تقييم واقع العلاقة الاقتصادية بين الأردن والجماعة الأوروبية ومستقبلها.

إن تقييم أثر التفضيلات التجارية التي قدمتها هذه الاتفاقيات على آفاق التنمية على الأردن والدول العربية الأخرى، تفترض النظر في درجة مساهمتها في زيادة وتنويع صادرات هذه الدول إلى الجماعة من ناحية، وفي دفع جهود تصنيع هذه الدول من ناحية أخرى، لأن زيادة صادراتها تساعد على تمويل الواردات اللازمة للتنمية، كما أن توافر الأسواق للصادرات يمكن أن يشجع الاستثمارات الداخلية والخارجية في هذه الدول، ولكن يتضح من خبرة عمل هذه الاتفاقيات أن مساهمتها في هذه المجالات كانت متواضعة.

ويرجع الإنجاز المتواضع لهذه السياسة إلى عديد من العوام، لعل من أبرزها تزايد الاتجاهات الحمائية للسياسة الجماعية الأوروبية في القطاع الصناعي، خاصة المنسوجات والصلب والسيارات، وفي قطاع السياسة الزراعية المشتركة منذ نهاية السبعينات؛ نظرا لتزايد الاكتفاء الذاتي للدول الأوروبية من المنتجات الغذائية المتوسطية، ونظرًا لتزايد مشاكل القطاعات الصناعية المشار إليها، وأضاف التوسيع الثاني للجماعة (انضمام اليونان سنة١٩٨٠)، والتوسع الثالث لها (انضمام البرتغال وأسبانيا في سنة ٨٦) المزيد من التعقيدات أمام إسهام السياسة المتوسطية المتواضع في دفع آفاق اقتصاديات الدول العربية المتوسطية.

ومن ناحية أخرى لن تقدر التفضيلات التجارية وحدها على حل مشاكل حجم التجارة الخارجية للدول المتوسطية العربية وزيادة الصادرات وتنويعها، ولذلك يجب ألا ننسى التذكير بأثر الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات هذه الدول ذاتها، التي ساهمت بقدر كبير في تقييد قدرة هذه الدول على الاستفادة من مزايا السياسة المتوسطية (مصطفى، ٢٠٠٤، ٢٢).

إن العلاقات الاقتصادية الأردنية مع الجماعة الأوروبية، للفترة التي غطتها اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني والبرتوكولات الأربعة من عام ١٩٧٧ لغاية ١٩٩٥، لم تسفر عن نتائج متكاملة أو متكافئة بين الطرفين، إذ يتضح مراجعة أوربا لعلاقاتها بدول المتوسط، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة. وفي ١٩٩٠ أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات أطلق عليه "نحو سياسة متوسطية جديدة"، أقّره مجلس الجماعة الأوروبية، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات، وفي ١٩٩١ طلب البرلمان الأوروبي من مجلس الجماعة، إعطاء الأولوية لهذه السياسة الجديدة، ووضع توجيهات جديدة بشأنها.

ويمكن القول إن ما أفضت إليه الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها الجماعة الأوروبية مع دول جنوب المتوسط والشرق المتوسط بما فيها اتفاقية التعاون الفني لعام ١٩٧٧ مع الأردن أنها كانت البداية الفعلية لتطور العلاقة بين الطرفين، وتعكس التعلم النسبي من الخبرات السابقة، وهذا ما تجلى في أعلان برشلونة في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥.

لقد مثّل أعلان برشلونة إطارا اقليميا يجمع الشركاء على المستويين السياسي والفني لتعزيز مصالحهم المشتركة بهدف إقامة حوار سياسي معزز ومنتظم، وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والمالي، والتركيز بدرجة أكبر على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والهجرة، واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وإقامة علاقات تجارية حرة بما يتوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية والخدمات والمشتريات الحكومية، وقواعد المنافسة والمعونات والاحتكارات الحكومية، ويكون كل ذلك عبر مفاوضات مشتركة (http:// www.sesrtcic.org/files/article/204.pdf: 9-10).

بالرغم من أن اتفاقية التعاون ١٩٧٧ ساهمت في الدفع بالعلاقات الأردنية الأوروبية نحو التطور، وكانت الطريق الموصلة إلى اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، إلا أن اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية لم تسهم في دخول المنتجات الأردنية إلى الأسواق الأوروبية بالشكل المطلوب، فما تزال الصادرات الأردنية إلى الأسواق الأوروبية متواضعه جدا مقابل ارتفاع ملحوظ في حجم المستوردات الأردنية من الاتحاد الاوروبي، بل إن هذه الصادرات تراجعت بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بدلا من أن ترتفع، إذ كانت الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الاوروبي عام ١٩٩٧ أعلى مما وصلت اليه في السنوات اللاحقة لتطبيق الاتفاقية(صيدم واخرون، ٢٠٠٥، ٢٤).

إن مؤشر علاقات الأردن بأوربا قد يكون بمقياس الاستفادة من المساعدات، فقد كان الأردن أكبر المتلقين للمساعدات وفقا لبرنامج

المساعدات الأوروبية للدول المتوسطية قياسا بعدد سكان الأردن في آخر خمس سنوات أي حتى آخر عام ١٩٩٩، بل إن علاقات الأردن مع أوربا مجتمعة أفضل من علاقاتها مع الدول العربية اقتصاديا (الخطيب، ٢٠٠٠، ٤).

ورغم أن الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٠٠٨ قد أدت إلى فقدان قوة الزخم في التجارة الحرة، وأصبح هناك تراجع كبير في التجارة الدولية، وشهدت جميع دول العالم انكماش في تبادلاتها التجارية، فالدول الأوروبية التي كانت تستحوذ على ٦٧٣٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ من التجارة العالمية، انخفضت تبادلاتها التجارية لتبلغ ٥١٠٥ عام ٢٠٠٩، مما ولّد لاحقا نزعات حمائية، وتقييدا للتجارة الخارجية لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وأصبح هناك إعادة نظر، بل إعادة التفاوض حول اتفاقيات التجارة الحرة التي وُقعت سابقا، وتراجعت موجة الدعم لمبدأ التجارة الحرة لصالح ما تعرف الحمائية الزاحفة (protectionism creeping)، والسياسات ضد الإغراق (بلعز، ٢٠١٥) ، إلا أن الاتحاد الاوروبي أعطى اهتماما خاصا للأردن، وبالتالي فإن التجربة الأردنية لديها تمايزها عن تجارب الاتحاد الاوروبي مع بقية الدول العربية، وذلك لأكثر من سبب ومتغير، وهذا بدوره ناجم عن الحالة الديناميكية للمنطقة وحالة عدم الاستقرار التي تمر بها وفق تحليلنا:

١. يؤدي الأردن دورا سياسيا رغم أنه أحد أصغر دول المنطقة، ومنها الحفاظ على خطوط الاتصال بين جميع الأطراف سواء في تحقيق مصالحة بين أطراف العملية السياسية في العراق، وتواصله مع الجماعات المعتدلة في سوريا والنظام السوري.
٢. استضافة الأردن مئات الآلاف من المهجرين من فلسطين والعراق، ولاحقا السوريين الذين زادوا عن المليون وثلاثمائة ألف بسبب الأزمة السورية، ويشكل الدور الأردني في استقبال اللاجئين أهمية حيوية للأوروبيين، لأن عدم الاستقبال يعني تعمق وتفاقم المأساة الإنسانية، وتوجههم إلى أوربا عبر البحر، وما ينجم عن ذلك من زيادة ضغط اليمين المتطرف وتحقيق انتصارات له في الانتخابات العامة بإثارة مسألة الهوية والإسلام فوبيا.
٣. الدور الأردني في دعم المفاوضات السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين لتحقيق الاستقرار في المنطقة.
٤. محاربة الإرهاب والتطرف، وقد زاد هذا الدور أهمية مع زيادة خطر تنظيم داعش في المنطقة في ٢٠١٤.
٥. الدور الأمني، فالأردن يقوم بجهد استخباراتي وأمني في متابعة التهديدات الأمنية له وللمنطقة والعالم، وتستخدم بعض دول أوروبا كألمانيا وفرنسا الأراضي الأردنية لتعزيز الجهد الأمني المشترك.
٦. دعم الاتحاد الأوروبي عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي بغية خلق نموذج أردني تقتدي به الدول المجاورة.

هذه الأسباب والمتغيرات الواردة آنفا انعكست إيجابيا على العلاقة الأردنية الأوروبية؛ فقد وضعت المفوضية الأوروبية سياسة الجوار الأوروبي، ثم مقترح الرئيس الفرنسي ساركوزي المسمى الاتحاد من أجل المتوسط، ثم تعزيز العلاقات الثنائية بين الاتحاد

الجدول (٤) يبين الصادرات والمستوردات الأردنية مع دول الاتحاد الأوروبي للأعوام ١٩٩٢–١٩٩٦ (بالمليون دينار) (نشرة البنك المركزي، ١٩٩٧)

الدولة	١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦	
	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات
بلجيكا	٠,٥	٤٩	٠,٥	٥٧,٩	٢,٣	٦٩,٦	٠,٤٩٣	٥١,٦٣٩	٣,٩٣٩	٤٣,٨٤٦
فرنسا	١	٧٨,١	١,٤	٩٨,٥	١,٤	١١١,٨	٣,٩٣٩	١١٩,١١	٤,٨٣٥	١٤٩,٢٤
ألمانيا	١,٢	١٨٦,٧	٢,٤	٢٠٢,٨	٤	١٨٤,٨	٣,٨٨٦	٢١٨,٣٥	١٢,١٣٢	٢٤٢,٢٣
هولندا	٧,٨	٥٢,٦	١٠,٨	٦٢,٦	١١,٨	٩٠	١٦,٤٨٨	٧١,٥٢٣	١٦,٤٣٣	٨١,٨٤٩
ايطاليا	٤,١	١١٠,٩	٦,٣	١٣٤,٩	١٠	١٣٨,٦	١٨,١٩٦	١٣٨,٧٤	٢٠,٤٩٣	١٧٨,٣٦
المملكة المتحدة	١,٦	١٠٨,٤	٢,٥	١٢٧,٩	٣,٤	١٢٠,٨	٤,٢	١٢٤,٥٣	٥,٣٩٩	١٣٣,١
الدنمارك		١١,٧		١٤,٢		١٩,٨	٠,٢٥١	١٥,٦٤٨	٠,٧٢	١٥,٠٩٩
اليونان	١,٨	٩,٤	٣,٣	١٥,٢	٤,٦	٩,٤	٦,٨٠١	٨,١٦٨	٨,٢٨٢	١١,٠٥٤
اسبانيا	٠,٧	٣٦,٥	٠,٣	٣٠,٥	٢,٦	٣٨	٦,٤٣٧	٤,٧٣٥	٨,٧١٣	٣٤,١٠٨
النمسا	٠,٢	٢٢,٧	٠,٢	٢٤,٥	٠,٢	١٦,٨	٠,٦٨٣	١٦,٧١٨	١,٦٩٥	٢١,٥٤٥
السويد		٢١	٠,١	٢٥,٢	٠,٢	٢١,٢	٠,٣٠٥	٢٤,٠٤	٠,٥١	٢٥,٣٥٦
فنلده		٤,٨		١٠,٩		٥,٤	٠,٠٠٩	١١,٥٢٥	٢,٠٠٦	٨,٢٨٤
ايرلنده		٥,١		٤		٨,٢	٠	٩,٢		١١,٧٨١
البرتغال	٠,٢	١	٠,٤	١,٧		٣,٧	١,١١١	١,١	١,٠٨٦	١,٢٥٣
لوكسمبرغ		٠,٥		٠,٣		٠,٦		٥,١٣٦		٦,٥٢٨
المجموع	١٩,١	٦٩٨,٤	٢٨,٢	٨١٤,١	٤٠,٥	٨٣٨,٤	٦٣,٠١١	٨٥٩,٢٦	٨٦,٢٤٣	٩٦٣,٦٣
النسبة إلى إجمالي الصادرات والمستوردات	٣	٣١,٥	٤,١	٣٣,٢	٥,١	٣٥,٥	٦,٣	٣٣,٢	٨,٣	٣١,٦

الأوروبي والأردن، وقد تجلى ذلك بزيادة حجم المساعدات الأوروبية للأردن لتمكينه من القيام بأعبائه الإنسانية، خاصة بعد عام ٢٠١٠م.

والملاحظ أن الشراكة الأوروبية الأردنية عززتها التحديات المشتركة التي حدثت في المنطقة بما في ذلك الناجمة عن الصراع المستمر في سوريا (https://eeas.europa.eu/delegations/jordan/54854/الاجتماع-الحادي-عشر-للجنة-اتفاقية-الشراكة-الأردنية---الأوروبية_ar)، والتي ذكرناها آنفا.

الخاتمة:

النتائج:

مما سبق تخلص الدراسة إلى أن منطقة البحر المتوسط والأردن جزء منها، هي منطقة هامة للدول الأوروبية سياسيا واقتصاديا، وأن الاستقرار والنمو في المنطقة هو أمر ضروري تنعكس نتائجه على الواقع الأوروبي؛ لذلك على الدول المتوسطية الشريكة أن تدرك ذلك من جهة، وأن تبادر بطرح القضايا بكل جرأة وشفافية من جهة أخرى.

١. أن تعمل على إعادة تأهيل كل ما هو متعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دولها، لتتمكن من إنشاء علاقات قائمة على التكافؤ والشراكة مع الآخر بعدما عايشته المنطقة من واقع علاقات التبعية المبنية على المساعدات الأوروبية رغم كونها مساعدات لم تخرج اقتصاد الدول من واقع عجز الميزان التجاري طوال الفترات السابقة.

٢. مثّلت قضايا المنطقة –وخاصة في مراحل تفجر أزماته مجالاً أساسياً لاختبار قدرات أوربا المستقلة ومدى فاعليتها؛ ومن ثم اندفع التعاون السياسي والأمني الأوروبي خطوات إلى الأمام عقب كل أزمة سعيا نحو علاج ما ظهر من قصور في الدور السياسي الأوروبي في هذه الأزمات.

٣. تحركت الجماعة من دور اقتصادي إلى دور سياسي إلى سياسة شاملة تنطلق من رؤية إستراتيجية، وتتضمن أبعادا ثقافية مجتمعية، بينما ظل الدور العسكري غائبا أو تابعا للدور الأمريكي.

جدول(٥) برنامج المساعدات الأوروبية للأردن بين عام (٢٠٠٨-٢٠١٦)(وزارة التخطيط الاردنية) _٢٠١٧-٢٠٢٠)

السنة	المنح	القروض	المجموع
٢٠٠٨	١٠١,٥	لا	١٠١,٥
٢٠٠٩	٩١,٢	_____	٩١,٢
٢٠١٠	٨٥,٨٧	_____	٨٥,٨٧
٢٠١١	١٣٦,١٣	_____	١٣٦,١٣
٢٠١٢	١٣٥,٨٨	_____	١٣٥,٨٨
٢٠١٣	١٤٩,٦	_____	١٤٩,٦
٢٠١٤	١٤١,٨٩	٢٢٤,٤٤	٣٦٦,٣٣
٢٠١٥	١٢٣,٤٥	_____	١٢٣,٤٥
٢٠١٦	١٥٧,٧	١٠٩,٨٣٤	٢٦٧,٥٣٤
٢٠١٧-٢٠٢٠(اتفاقية الموقعة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، جريدة الدستور)	٤١٠	_____	٤١٠

٤. ضعف القدرات التسويقية للشركات الأردنية المصدرة بحكم المنافسة غير العادلة، وعدم معرفة المصدرين الأردنيين بالقوانين والتشريعات الأوروبية النافذة، ولذلك لم تستغل المزايا التي توفرها الاتفاقية.

٥. ساهمت المتغيرات والظروف والاقليمية الدولية في دفع الشراكة قدما، وتمثل ذلك في زيادة الدعم الاوروبي للأردن سواء عبر منح ومساعدات أو قروض تهدف لتطوير وتأهيل البنية التحتية، ومساعدة المشاريع المتوسطة والصغيرة، ويدرس الاتحاد الاوروبي اتفاقية الشراكة من اجل إتاحة الفرصة أمام الشركات الأردنية للولوج إلى السوق الأوروبية.

أما المحددات الأوروبية فتشمل التطور في البنيان الجماعي الأوروبي ووضع التعاون السياسي الأوروبي، التطور في طبيعة ومناخ العلاقات الأمريكية – الأوروبية، وانعكاس التطور في العلاقات بين الشرق والغرب على حرية الحركة الأوروبية.

التوصيات:

- لابد ان تقوم الأردن بإعادة تقييم لسياساتها واتفاقياتها الاقتصادية، والعمل على إعادة هيكلتها للوصول إلى علاقات قائمة على التكافؤ والتشارك.
- لابد ان تسعى الأردن إلى التقليل من العجز في الميزان التجاري بينها وبين أوربا، عن طريق إدخال بنود في الاتفاقيات تضمن زيادة استيراد أوربا للسلع الأردنية من جهة، مع زيادة كفاية الصناعات والسلع الأردنية عن طريق التعاون مع القطاع الخاص لموافقتها لمعايير الجودة العالمية، لكي تدخل سوق المنافسة بكفاية واقتدار من جهة أخرى.
- العمل على تشجيع القطاع الخاص على المزيد من العمل من أجل الدخول في الأسواق العالمية، وتأدية دور إيجابي قائم على بناء علاقات متميزة بين رجال الأعمال الأردنيين والأوروبيين.
- العمل على تشجيع إقامة المشروعات المشتركة بين الطرفين الأردني والأوروبي بدعوة المستثمرين الأوربيين للأستثمار في الأردن، ولما قد يوفرة السوق الأردني من أيدي عاملة ماهرة ورخيصة، ولوجود البنية التحتية الجيدة، والفرص التي قد يوفرها الأردن من تسهيلات وإعفاءات ضريبية للسنوات الأولى للاستثمارات الجديدة.

المراجع

إبراهيم، سعدالدين عبدالله (١٩٩٧). الوطن العربي ومشروعات التكامل الاقتصادي، أعمال المؤتمر العلمي العالمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ط ١، بيروت، مركز الوحدة العربية.

الأحمد، أحمد (١٩٩٨). **التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي**، ط ١، عمان، المعهد الدبلوماسي الأردني.

الأزعر، محمد خالد (١٩٩١). **الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية**، ط ١، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

الإمام، محمد محمود (١٩٩٧). اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد السابع، القاهرة.

البنك المركزي الأردني (١٩٩٨)، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٨).

بني هاني، محمد خير (١٩٩٨). **اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية وآثارها على القطاع الصناعي التصديري**، دراسة تحليلية، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد.

تقرير (٢٠١٣) تقرير مسار علاقات التعاون الأورومتوسطي، في www.univ-tiaret.dz/bibliotheque

الجاسور، ناظم عبدالواحد (٢٠٠١). **الوحدة الأوروبية والوحدة العربية الواقع والتحديات**، ط ١، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الجلبي، خالص (٢٠٠٢)، **كيف تكونت الوحدة الاقتصادية الأوروبية**، جريدة الشرق الاوسط، العدد ٨٤٥٠.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين (٢٠١٥)، الإطار العام للاتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ورقة عمل، في .http://www.jeba org.jo

الحيارى، مسنات (١٩٩٧). تقييم الفرص المتاحة لتصدير محاصيل مختارة من الخضار والفواكة الأردنية إلى عدد من الأسواق الأوروبية – الجامعة الأردنية (كلية الدراسات العليا).

حيدر، رشيد (٢٠١١). توازن الأجور والأسعار ودور النقابات العمالية (حالة الأردن)، مركز الدراسات والتثقيف والإعلام العمالي، الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن.

الخطيب، عبدالاله (٢٠٠٠). جولة أفق في ملفات السياسة الخارجية الأردنية، ايلول ٢٠٠٠، مركز القدس للدراسات السياسية.

الدجاني، أحمد صدقي (١٩٧٦). الحوار العربي الأوروبي وجهة نظر عربية ووثائق، القاهرة، الشركة المتحدة للتوزيع/ مكتبة الأنجلو مصرية.

الدجاني، أحمد صدقي (١٩٨٢). دور الجامعة العربية في الحوار العربي الأوروبي، **المستقبل العربي**، عدد٤٢، أب- اغسطس.

ربيع، حامد (١٩٧٩). **المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي**، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة، جامعة الدول العربية.

ربيع، حامد (١٩٨٣). **الحوار العربي الأوروبي**، ومنطق التعامل الدولي الإقليمي، بغداد.

الرشدان، عبدالفتاح (٢٠١٠). المواقف الفلسطينية والعربية من الدور الأوروبي في تسوية القضية الفلسطينية، ورقة مقدمة في موتمر "السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت.

الرحباني، ليلى (٢٠١٠). **خلفيات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية ومحدداتها** " https://leilanrahba-ny.wordpress.com/2010/11/04/السياسة-الخارجية-الاوروبية-تجاه-القض/.

السامرائي، هـيفاء (١٩٨٢). **الحوار العربي الأوروبي**، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

سعيد، عبدالمنعم (١٩٨٦). **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الشلبي، جمال (٢٠٠٠). **العرب وأوربا: رؤية سياسية معاصرة/ سياسي**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

شهاب، مفيد (١٩٩٦). نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد ٨٨.

صالح، محسن محمد (٢٠١٠) **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، بيروت، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

صيدم، مأمون، وآخرون (٢٠٠٥). **أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي**، غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، أيلول.

عبادي، جهاد عبدالله (٢٠٠٤). **تذبذب الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن**، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

العدوان، أحمد (٢٠٠٠). **الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال اتفاقية الشراكة الأوروبية** – الأردنية.

العشران، طاهر (٢٠٠١). الشراكة الأوروبية المتوسطية (الأردن دراسة حالة)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية.

العمرو، نضال عودة الله (٢٠٠٤). **الأردن بين مشروعي الشرق أوسطي- والمتوسطي (١٩٩٠-٢٠٠٢)**، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

العوران، أحمد (٢٠٠٢). **الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية**.

محافظة، علي (٢٠١٥). **العرب والاتحاد الأوروبي خمسون عاما من العلاقات**، https://www.addustour.com/articles/474661-تاريخ-العرب-الحديث-جديد-الدكتور-علي-محافظة-عن-دار-الشروق.

محافظة، علي (٢٠٠٨). الشراكة الأوروبية – المتوسطية تفكيك للنظام الاقبيمي العربي، **مجلة الأردن للشؤون الدولية**، العدد ٢، مجلد ١، شتاء.

محمود مصطفى، نادية (٢٠٠٥). أبعاد الدور السياسي لأوربا وحدوده: إشكالية الاستمرار والتغيير، **مجلة شؤون عربية**، العدد ١٢١، ربيع.

مخيمر، أسامة (١٩٩٧). تعريف الدول المتوسطية: دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية". **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٢٩.

المدرس، عبد الكريم (٢٠٠٤). **الحوار العربي- الأوروبي**، www. middle-east-online.com .

مصطفى، نادية (٢٠٠٤). **(تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية: القضايا والمسار والمحددات (١٩٤٥-١٩٩١)) في الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية (١٩٩١-٢٠٠٣)**، تحرير وفاء الشربيني، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة الإسكندرية.

نائل، هـاشم طارق (١٩٩٩). **اتجاهات مديري التسويق نحو البعد التسويقي لاتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية**، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.

دراسة وزارة التخطيط (١٩٩٩)، **الاتفاقيات التجارية الأردنية مع العالم**.

ولعلو، فتح الله (١٩٨٢). **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، الدار البيضاء، دار النشر المغربية.

المراجع الأجنبية

Consiglio delle comunità' europea(. 1990), Protocolli all'accordo di cooperazione C.E.E. Giordania e altri e altri testi di base, Bruxelles.

http://bookshop.europa.eu/it/accordo-di-cooperazione-tra-la-comunit-economica-europea-e-il-regno-hascemita-di-giordaniaaccordo-tra-gli-stati-membri-della-comunit-europea-del-carbone-e-dell-acciaio-e-il-regno-hascemita-di-giordania-pbBYAC77007/;pgid=Iq1Ekni0.1lSR0OOK4MycO9B0000VULY7DuV;sid=iF-PKR2Oqn6PBEt5X2sRjn-rKpzzeVDtli0=?CatalogCategoryID=xLcKABstgm4AAAEjaZEY4e5L

Fridhi, Nouddine & Jean Quartremer (1996) The New Euro-Mediterranean Economic Area، Study Written by the Club De Bruxelles.

Ufficio delle pubblicazioni ufficiali alla Comunita europea, L'accordo di cooperazione economica e tecnica tra la Comunita' economica europea e il Regno hashimita di Giordania:

http://bookshop.europa.eu/it/accordo-di-cooperazione-tra-la-comunit-economica-europea-e-il-regno-hascemita-di-giordaniaaccordo-tra-gli-stati-membri-della-comunit-europea-del-carbone-e-dell-acciaio-e-il-regno-hascemita-di-giordania-pbBYAC77007/;pgid=Iq1Ekni0.1lSR0OOK4MycO9B0000VULY7DuV;sid=iF-PKR2Oqn6PBEt5X2sRjn-rKpzzeVDtli0=?CatalogCategoryID=xLcKABstgm4AAAEjaZEY4e5L